

المكتبة التاريخية

- 2 -

جَمَاعَةُ غَانِيَتَا

تَوْدَاعُ عَلِي بْنِ غَالِيَتَا

1864

نسخة

مكتبة الدولة للشؤون الثقافية

٩٦٨٥٠٣  
غ ت



المكتبة التاريخية  
- 2 -

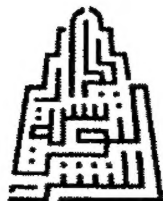
جسار غانيساج

ثورة علي بن عزالهيم

1864

ترجمة

لجنة مكتبة الدولة للشؤون الثقافية



1965



تجارت نیکو

توزیع علی بن علی

1864

جميع الحقوق محفوظة

ثُورَةُ عَام 1864  
ثُورَةُ بِنْ عَزَاهَم  
وهو الباب الخامس من كتاب

اصول الحمايل في نسب البلاد النونية

تأليف

جان عاناهاج

ترجمة

لجنة من لابة الدولة للشؤون الثقافية





البَابُ الْخَامِسُ

ثَوْدَةُ عَامٍ ١٨٦٥



# 1 - أسباب الانتفاض

فوجئت الحكومة التونسية في ربيع سنة 1864 بقيام ثورة سنتها عدّة قاتل . لم تلت في ظرف اسابيع قليلة ان عمّت البلاد بأسرها . وقد كان سببها الماشر الترفيع في الضرائب . بيد انّ الغضب الشعبي كانت له أسباب أعمق من ذلك وأبعد أثرا .

فالاصلاحات المتأثره بالتطور الاروسي التي ادخلت على البلاد . والتنظيم الجديد للادارة والقضاء . لم يتقبّل الشعب جميعها ارتياح . واصطدم مصطفى خرنه دار في مقعر الحكم بباردو بمعارضة من فيّتل جماعة من الاعيان المحافظين بعضهم من حاسية الباي وبعضهم من دوي قرباه . لكنّه لم يعأ بهذه المعارضة ولم يتأثر لها علما منه ناي ناي في شعل شاعل عن شؤون الحكم وغير مهتمّ الا بالفسوق والمخور .

بحيت انّ الجوّ قد خلا لمصطفى خرنه دار واستطاع ان يكون الحاكم بأمره في البلاد بعد ان نجح في إبعاد كلّ المنافسين له والطامعين في الحلول محلّه . حتّى انّ حمودة (1) ناي المحالّ الذي هو شقيق محمد الصادق ناي والذي كان الوحيد الذي يقدر على مضايقة ذلك الوزير قد ادركته الميته فحاذ في شهر اوت 1863 .

وقد اثار هذه الميته المتاجئة التي أفاد منها الوزير الاول عدّة شكوك وريّس في المتوس . وراح الكثيرون يتحدّثون عن تسميم أصيب به ، ورأى بعضهم انّ لحزنه دار صالعا في هذا التسميم .

ولقد كان في الامكان ان يكون لاعتراض الجمرالين خير الدين وحسين على السياسة التي ينتهجها الوزير الاكبر في الشؤون المالية شأن عظيم . بيد انّ هذين الصّهرين لمصطفى خرنه دار ظلّا في شبه عزلة داخل المجلس الاكبر ، حتّى انتهما اضطرّا لتقديم استقالتهما والذهاب للخارج حيث بقيا مدّة من الزّمن كأنتهما معدان عن القطر

التونسي ، ولم يكن من العسير على مصطفى خرنه دار ان يظفر بمن يحل محلتهما . وقد عمد مند اكتوبر 1863 الى تأسيس مجلس خاص يضم 25 عضوا ، ومهمته النظر في الشؤون العامة قبل عرضها على المجلس الاكبر . وبذلك تسنى للوزير الاكبر نقل السلطة لمجلس اضيّق من حيث العدد واكثر أنقيادا وطواعية اليه من المجلس الاكبر ، واتيح له بذلك التخلص ... في سر وبدون عناء — من المعارضة التي كان يلقاها من حوله في باردو . ولم يكن الامر كذلك فيما يخص الغضب الذي كانت تعلي مراجله داخل البلاد .

ذلك بان العمال والخلفاء والقضاة قد اشتدّ حنقهم على الاصلاحات التي احوالت اهمّ ما كانوا يتمتعون به من نفوذ الى محاكم الماليك . وكانوا يغبطون ما اكتسبه المحطوطيين الجدد فيما اكتسبوا من ثروات طائلة . ويمضحون سياستهم الرامية الى احتكار اهمّ الحطط وتبيد المال العامة والعمومية واثقال كاهل الشعب بفادح الضرائب .

وكان الشعار الذي اعلنه الاعيان والتفّ من حوله مصرمو ثورة عام 1864 هو :  
« كفانا مَجْبِي — وماليك — ودستورا » .

أما الاهالي فكان لغضبهم أسباب أخرى . فمن ذلك ان الاصلاحات الجديدة والمبتدعات الفنية كانت اشدّ تحريكا لمشاعرهم . وبلغ في إثارة حفاظهم من الاختلال المالي ومن الاضطهادات الجبائية التي كادت ان تكون عندهم من الامور الطبيعية التي ألفوها بحكم العادة منذ امد بعيد . وانّ شدّة تعلق اهل النادية بعاداتهم جعلتهم يخافون من كلّ مستحدث جديد . ولو قيل لهم انه لصالحهم . فهم يخشون ان تزداد به حالتهم سوءا ، ويكونوا ازاءه كالمستجير من الرمضاء بالنار . حسبما سبق لهم ان حربوا ذلك فيما مضى . ولم يخرجوا من تجربتهم الا بكلّ خسارة .

واذا كان الدستور لم ينل من وضعهم الا قليلا فان الاصلاحات العدلية قد تبدّت لهم على عَجَل في صورة ندعة منكرة . لانها تصطرّهم . كلما عنّ لهم التقاضي . الى المكث في المدينة اياما عديدة ، ولانّ ما اتّسمت به من بطء في الاجراءات وتعتّد في الواجبات والشكليات قد عَسُر على عقولهم البسيطة قبوله والاذعان اليه . وهم في معظمهم قوم سذّج لا تهتمهم المبادئ العليا ولا يقيمون لها وزنا ، بل لا تهتمهم الا معرفة ما سيخرج من جيوبهم . وقد يقولون في قرارة نفوسهم انهم ان كانوا مضطرين لا

محالة لدفع الضرائب فالأولى ان يعودوا الى ما كانوا عليه من التقاضي لدى قضاتهم ، الذين وان كانوا يكلّفونهم من الارهاق ما لا يقل عن قضاء الممالك البغيضين اليهم . الا ان فصل النوازل لدى قضاتهم اسرع واقلّ عناء .

ولقد تلقى اهل المدن والارياف ترميم حنايا زغوان بادىء ذي بدء بمزيد من الترحيب والرضى . واعجبوا بالماء النмир يتدفق فيها ومنها غزيرا . الا ان سكّان العاصمة قد سخطوا حين علموا ان سيمرض عليهم ثمن لاستهلاك ذلك الماء . وسكّان الارياف قد ساءهم ان يروا فرق الحراسة تصدّهم عن صرف مجاري المياه لعائدتهم . وسرعان ما انقلبت فرحة الجميع كدرا من انجاز اعتبروه مؤديا بالبلاذ الى الانهيار .

ولم يكد يلفت الجهار البرقي الانطار في مستهلّ وضعه ، داخل البلاد ، حتى اعتبرته القبائل الرّحل في عداد الاختراعات الاحنية العائدة بالشؤم على البلاد . كيف لا ومن طوالع نحسه انه يمكن خيالة الباي من الوصول بسرعة مدهشة لاي مكان يكون قد جدّ فيه ما يلزم قمعه من الاضطراب ؟ ولقد يبدو انه من اليسير عليهم قطع الاسلاك البرقية ، الا ان الذي كان يقيد ايديهم عن ذلك علمهم بان عاقبة سعيهم ستكون عقابا صارما جماعيا واستعجالا ينهال عليهم في صورة غرامات مالية وجلد لا يسلط على الفاعلين وحدهم بل كثيرا ما ينال حتّى الابرياء .

لقد كان الغصب كامنا في البلاد كمون النار في الزند . ولكنه كان ملموسا . وان الذين كانوا ينمّحون في ضرامه هم المتبايخ والاعيان الذين غاطهم استلاب جانب من نفوذهم . وقد شهد بذلك ملاحظ بصير وهو القائم مقام كامبنون ( Campenon ) الذي عاد لتونس في 27 فيفري 1862 بعد غياب عنها دام ثمانية اعوام ، واستأنف ادارة المدرسة الحربية بباردو التي كان قد باشرها من سنة 1850 الى سنة 1854 في عهد احمد باي . وقد عبّر عن اندهاسه للتعبيرات التي طرأت على البلاد ، ووصف في رسالة مسهبة وجهها لوزير الحرب في فرانس حالة القلق والحنق الدفين التي كانت تسود البلاد التونسية ، ومّا جاء في رسالته قوله : « ان الاعرابي يطلب من سادته ألاّ يثقلوا كاهله بفادح الضرائب وان يسوسه اقلّ عدد ممكن من المأمورين وان تكون العدالة التي تطبّق عليه على مقربة منه وذات اجراءات سريعة وخالية من التشعّب .

ولا تشيء من هذا يوحد اليوم . فالبلاد قد أثقلت كاهلها الديون من جراء انجاز عدّة مشاريع كبرى للاشغال العمومية التي اقدمت عليها في عجل تلك الحكومة الممتيّة . ولا توجد بلاد كالبلاد العربية يشعر فيها دافع الصرائب بردّ الفعل العنيف الحاصل من ضيق الحاله المالية .

ومن جهة اخرى فانّ الاعرابي كان تابعاً فيما مضى ادارياً الى العامل ، وعدليا الى القاضي . وكان له -حق الالتجاء في آخر الامر الى الباي . وكان - حسب عبارة تصويرية فريدة في نابها - غير مأكول الاّ من حاب رحلين فقط . امّا اليوم وقد انتقلت معظم حصائص نطر العامل والقاضي الى المحاكم فقد اصبح مأكولاً من طرف سائر اعضاء تلكم المحاكم . ولقد كان يقابل بالحضوع والامتنال احكام العدالة المحليّة لانّ احراءاتها كانت سريعة ولم يكن يصطّر لتعقيها لدى الباي الاّ في الحالات الاستثنائية التي تكتسي شيئاً من الخطورة . امّا اليوم فان الساكن بقابس . التي هي على بُعد ثمانين فرسحاً من تونس . اذا شاء ان يعقّب حكماً اصدرته ضدّه محكمة الجهة التي ينسب اليها . كان لزاماً عليه ان يذهب لتونس . وبعد ان يتكبّد في ترحاله النفقات الطائلة يجد نفسه محروماً من حقّ كان يتمتع به . ونعني به امكان بسط طلاّمته على مسامح الباي مباشرة . وليس له في هذه الحال الاّ انتطار ما عسى ان تصدره في شأن فضيته لجنة اخرى منتقاة عن المجلس الأكبر . ومتركبه من نفّس اولئك المماليك المبعوضين . فهي التي تثبت ما تشاء وتمحو ما تشاء من الاحكام . وعملها في هذا الشأن شبيه بعمل محاكم النقص والابرار .

ادّ فكلّ شيء قد تعيّر بعته في عادات ذلك الشعب العربي الذي ألف الاستقرار . وهذا ما يمسّر كون بدور الغصب لم تلبث ان اثمرت ذلك الاضطراب المعلوم . فمن ذلك انّ وفداً من سكّان العاصمة التونسية يصمّ زهاء الف ومائتي شخص قصد منذ بضعة اشهر قصر باردو حاملاً رايات الاولياء الصالحين الذين هم مناط التبرّك والتبجيل من طرف الشعب . وطلبوا الى الباي ان يندّهم عن المستحدثات من البدع ويأذن بتحجير تصدير الحبوب . فما كان من الباي الاّ ان أعرض عن طلبهم واصدر امره برفع قادة الحركة في السجون . ولو استجاب لطلبهم لحدثت - بدون شك - اضطرابات خطيرة تكون اول ضحاياها الاحياء الاروية بالعاصمة .

ولم يفت المماليك جريا على سياسة الماراوغة التي هي ديدنهم ان يُوقروا في ادهان الاهالي بانّ الاصلاحات التي لم تحرز على رضاهم واثارت احتجاجهم ليست من صنع اوائك المماليك بل هي من تدبيرات النصارى ، وانّ قناصلهم هم الذين فرضوها علينا عسبا عنّا . قائلين لهم « ان ليس لكم بدّ من قبولها والرضوخ اليها . الى ان يبدّل الله الاوقات بخير » .

وقد اشار كمبيون ايضا الى تساؤل تأثير الاروبيين قائلا . « ان التدخل المباشر من طرف القناصل لدى الباي لم يبق له اثر اليوم . ضرورة انّ الباي لم يبق كما كان الحاكم بأمره . ولم تعد تلمس منهم مشورة ولم يعد يسمع لهم قول . بل انه ليكفى ان يتدخلوا في امر منّا لكي ينمّنى ذلك الامر بالمثل ويحصل فيه عكس ما يشاؤون . وفي كل اسبوع تقطع الاسلاك البرقية وتحطّم مواب مجاري المياه ، وادا اشتكى القناصل سرء أثر هذه الفعال اجابت الحكومة . انها اصدرت تعليماتها للشرطة لكي تقبض على الجناة . ولا تستطيع بمقتضى الدستور أن تفعل اكثر من ذلك لانّ تطبيق قاعدة المسؤولية المشتركة على القائل امر تأباه المدينة ولا تقرّه الاّ حالة الهمجية .

وعلاوة على ذلك فإنّ هناك شائعات شائنة كانت تروج في البلاد . ومؤدّاها انّ حزبه دار قد باع القطر التونسي للفرنسيين . ومن الادّاة لدعم هذه الشائعات واتّأيد ذلك التواطؤ بين الوريث الاوّل التونسي وبين فرنسا . ما كان يحري انجاره من الاسعال الكبرى . وكذلك القرض الذي التمس من « اولنجي » . وكان العمّال او الحلفاء يرثرون حشعهم مستشهدين بالملايين التي كانت تنحدر لجيوب الاجاب . وكان الاعوان الانكازيون يؤجّجون صرام العصبة الشعبي بما يروّجونه من وشايات صدّ الفرنسيين فهم يقولون : « ينبغي ان يبيّن للشعب (اي الشعب التونسي) شدة وطأة الضرائب وثقل الديون ووفرة المصاريف العمومية التي لا نسبة ولا مناسبة بينها وبين طاقة الاهليين . والتي مصدرها الحقيقي سياسة التدير التي يسلكها كبار الموظفين . بحيث انّ العرض من هذه الدعاية هو استثارة التعصّب الديني الكامن في نفوس المسلمين ، وإشعارهم بانّ النصارى هم السبب الحقيقي فيما حملوا ايّاه من تضحيات مالية . فمن ذلك انّ بناء الشزل القنصلي لفرنسا تونس والاشعال التي اجريت بالمرسى وترميم حنايا قرطاج قد ندّد بها اسوأ تنديد . وانتشر خبرها حتى الى اقاصي جهات المملكة باعتبار كونها السبب الاصيلي

للضائقة المالية التي تعانيها البلاد التونسية . ومن شاء ان يبحث عن تقلص العطف المحيط بنا ، فليعلم ان هذا هو مصدره .

ومنذ اواخر سنة 1861 تكاثرت الحوادث في البلاد ، وتضاعفت جرأة القبائل المتاخمة للحدود في غاراتها على التراب الجزائري . اما في الداخل ، فالعشائر في صراع بعضها مع بعض . فهي تقطع السابلة وتفرض المغارم على القوافل . ويستفاد مما استحلصه ليون روش ان العمال الذين لم يرضوا عن الاصلاحات قد عمدوا لعض الطرف عن الاضطراب الذي هو الحالة الطبيعية للأعراب اذا لم تقبض عليهم يد من حديد . وبذلك قد ارادوا ان يقيموا الدليل على ما فيها من عيوب . فتكاثرت الاغتيالات والسرقات . وانقصت جموع غفيرة من العشائر او عشائر بأسرها على جيرانها قصد السلب والنهب ، وعسر على الحكومة استخلاص الضرائب . وظهر نقصان المداخل الجبائية في كل مكان . وما كان باي المحال حدودة لينجو من مأرق وقع فيه في الجبال الواقعة غربي القطر الا بفضل تدخل كتيبة فرنسية ادركته من ناحية القالة .

وتكثرت الحوادث على الحدود . ففي شهر جوان 1862 كان الماريشال بليسيي ( Pélissier ) يواجه غارات تونسية صوب الجزائر . وقد اضطرت اثر هجوم شنه اولاد بوغانم لردّ الفعل بتوجيه حملة عسكرية لتراتبهم ، وأشار قنصل فرانس في الحريف الموالي لوقوع معارك وغارات اخرى في نفس تلك المنطقة . وتجددت هذه الحوادث في السنة الموالية وكانت اشدّ عنفا من التي سبقتها بما افضى الى تدخل حديد من طرف الجيوش الفرنسية في التراب التونسي على مقربة من تالة في شهر جويلية 1863 . بيد ان هذا التدخل لم يكن له اثر يذكر وكان حظه شبيها بالذي حصل للحملة العسكرية في السنة السابقة .

لقد كان من العسير على ليون روش ان يعترف بخطأه علانية ويعلن اخفاق سياسة الاصلاحات ويشهد بتقهقر نفوذه بقصر باردو . بل كان يعزو ما اصاب الشؤون العامة من عطل لتدبيرات مستشارين متعصبين امتال حسين وخير الدين اللذين اصبحا من المعادين لفرانسا . وقد استغرب المسؤولون بالوزارة الحارحية الفرنسية كيف انقلب قنصلهم على عقبيه ، واصبح اليوم ساخطا على من كان يشيد بذكركهم منذ عامين ومتهما الفرنسيين المستوطنين بتونس بعدم الثبات على المبدأ من اجل كونهم استنكروا الدستور بعد ان كانوا قد رحبوا به واستحسنوه .



وبعد ذلك بقليل بارح ليون روش البلاد التونسية وابحر لفرانسا في جويلية 1863 تاركا ادارة القنصلية لاحد المتربّصين بها وهو المسمّى مولان (Moulin) . ووضعت الحكومة الايطالية من جهتها حدا للمهمّة العسيرة التي كان يقوم بها نائبها الشوفالي بنسا ( Bensa ) وعوّضته على رأس القنصلية بقامباروطا ( Gambarotta ) الذي قال عنه مولان انه ترك في تونس اثرا طيبا عندما كان يباشر مهمّة نائب قنصل .

وفي تلك الاثناء انفسح المجال لقنصل انكلترة ريشار وود ( Richard Wood ) ليكون له المقام الاول من حيث الخطوة والاعتبار .

وما كان لقنصل فرانسا الجديد شارل دي بوفال ( Charles De Beauval ) الذي نزل بميناء حلق الوادي في غرة نوفمبر 1863 ان يحظى بمثل النفوذ الذي أحرزه رميله الانكليزي مع انه لم يكن حديث عهد ببلاد الاسلام ضرورة انه باتر مهمام قنصلية الاسكندرية طيلة ثلاثة اعوام . ولما سمى ببينو زاير ( Buenos - Aires ) رفض هذا المنصب وظفر عوضه بقنصلية تونس بفضل توصية صدرت لعائده من مدام كورنو ( Cornu ) لدى الامبراطور . وكان دي بوفال (2) قليل الاتزان وعصبي المزاج تبسّدو عليه الكبرياء ويصدر عنه الغليظ من القول . بيد ان ما حظي به من عطف نادر جعل منه خير من يوثق به لدى الامبراطور . ولقد استنسخ كل التقارير الموجهة الى دروين دي لوي ( Drouyn Du Lhuys ) واببلغها الى مدام كورنو و اضاف اليها رسائل شخصية ضمّنها تصورا مباشرا وبكامل الدقة لكل ما له صلة بالناس وبالاّشياء (3) .

وفي شهر سبتمبر 1863 قرّرت الحكومة التونسية تعميم الاداء الموظّف على الرؤوس والمعروف بالمجبي ، وسحبه على كافّة الرعايا التونسيين على اختلاف معتقداتهم الدينية وطبقاتهم الاجتماعية ، وقد كان معفى منه سكان العاصمة والمدن الكبرى ، وهي القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس ، وكذلك الموظفون والعساكر والطلبة والعلماء ويهود الحاضرة . وبعد مضيّ ثلاثة اشهر على قرار التعميم صدر الاذن بمضاعفة مقدار الاداء المتحدّث عنه ، حيث رفع لاثنين وسبعين ريالا في اغلب الحالات (بصفة عامة) ، في حال ان المداخيل الجبائية الموظّفة من قبل لم يقع التوصل الى خلاصها بأكملها ، وامتنع اهل الجريد من دفع الاداء ، بينما اجتازت قبائل من العرب الرحالة الحدود التونسية وحطّت رحالها في التراب الليبي .

ومما لا ريب فيه انّ هذه الزيادة في الضرائب لم يكن يبرّرها ايّ نموّ اقتصادي في الوضع التونسي السائد في ذلك العهد . والدليل على ذلك هو ان المساحات التي بُذرت في عهد الباي السابق كانت عبارة عن ستين الف ماشية ترابية بينما المساحة المزروعة اليوم لا تتجاوز الاربعين الف ماشية . ولقد توقع دوبرفال حصول قلاقل من جرّاء هذا الارهاق فأخذ على نفسه ارسال مكتوب على معنى النصيحة الى الوزير الاكبر مصطفى خزنة دار بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر ، بيد أنّ هذا الاخير تقبّل المكتوب بشيء من السرودة (4)

ولم يتأخّر دروين دولوي من جهته عن معاتبة القنصل من اجل سلوكه الذي وصفه بانه فضولي (5) ولا داعي له اصلاً ، الامر الذي خيّب آمال دوبرفال وجعله يشعر بجرح عميق اصاب كبريائه . وسرعان ما القى تبعة فشله على عاتق خزنة دار وصار منذ ذلك الوقت يكرّس له الحق والبعضاء ، وظهر اثر ذلك حتى في مراسلاته الرسمية للوزارة الخارجية الفرنسية .

على انّ القنصل الفرنسي وان بدا منه ما ينبىء نقله الكياسة في مخاطبته الوزير الاكبر التونسي فانّ الاحداث قد كانت مصدقة لما توقعه ، إذ كانت المجبى محلّ سخط من كافّة افراد الشعب ، والدليل على ذلك هو انه بمجرد ما سعى اعوان الباي في استخلاصها انطلقت الثورة من عيالها .

## 2 - تطور الثورة

ففي يوم 10 مارس 1864 وردت برقية من جان ماتيسي ( Jean Mattei ) العون القنصلي لفرانسا بصفاقس (6) تفيد اتفاق كلمة القبائل على الامتناع من دفع الأداء الجديد على قاعدة 72 ريالاً . وسبق لبني زيد ان اعلنوا الامتناع من دفع الاداء المتحدث عنه بالرغم من وجود المحلّة بين اظههم بقيادة سي سليم ، وما زالوا متردّين حتى في الوفاء بالمقدار القديم الذي هو 36 ريالاً . ولا تلبث ان تتحد صفوف العاضبين من كافّة القبائل عند اول اشارة تنبىء بانطلاق ايّة محلّة تكون مهمتها استخلاص الاداء .

وهذا عامل الجزائريين المستوطنين بالكاف يصرّح في 14 مارس بان اولاد بوغانم والفراتيش قد اغاروا على اولاد يحيى بالجزائر ، وان كافّة القبائل القاطنة على مقربة من الحدود هي في حالة اضطراب ، وتبدي سخطا عظيما على الحكومة ويسود البلاد جوّ من الهيجان بسبب اداء الاثنين والسبعين ريالاً .

### أ ، ثورة القبائل

انطلقت الثورة من الاعراض وامتدّت للجريد ومنطقة القيروان ، وانتشرت غربي الكاف وادركت في شهر افريل ضفاف وادي مجردة . ففي اقلّ من شهر كادت الثورة ان تعمّ كافّة اطراف البلاد . وفي اثناء ذلك كانت القوارب تترى من مالطة محمّلة بالبارود الانكليزي الذي يدخل البلاد جهرة بالرغم من تحجير دخوله ، وكان عرب القبائل الشاقة عصا الطاعة يبتاعونه من التجّار اليهود المستقرّين بالمدن الساحلية ، وكانت القوافل التي تستطيع دون غيرها السير في امن وأمان تحت حراسة الثائرين انفسهم هي التي تكون حملتها امّا البارود او الرصاص . وأخذ الاعيان زمام الحركة في عدّة جهات ،

ولاذ العمّال والخلفاء بالفرار او احتجبوا عن الانظار ، واستولى الثوار على طوابعهم ، ونهبوا مطامير حبوبهم ، وتبادلوا بينهم الايمان المغلظة من حول موائد الطعام على الثبات الى النهاية فيما هم بصددده وعلى البقاء متّحدين حتى يفوزوا بالمرام .

وقد تولى قيادة الثورة في جلاص رجل من ذوي البيوتات يقال له السّبوعي بن محمد السبوعي . وفي بطن رياح تولى زعامتها ابن دحر . اما غربي البلاد فالذي ثبتت له الزّعامه هو رجل من ماجر يحسن القراءة والكتابة يدعى علي بن غذاهم والظاهر ان ذلك حصل له بفضل التأيد الذي حظي به من طرف طريقة التجانية التي لها مكانة كبيرة في تلك الجهة .

ويبلغ علي بن غذاهم من السنّ خمسين عاما في ذلك العهد ، وكان ابوه قاضيا بماجر . ويقال انه مات مسموما من يد عامل الجهة العربي البكوش السّهيلى .

وقد تلقى علي بن غذاهم نصيبا من التعليم بجامع الزيتونة ثم استكتبه العربي البكوش . وحسبما يلوح فانّ قبيلة ماجر هي اوّل قبيلة اطلقت عليه لقب « باي الشعب » . وما لبث ان امتدّ نفوذه للقبائل المجاورة كأولاد عيار والفراشيش وونية حتى صار الزعيم الاعلى للثوار .

وكانت البرقيات القنصلية تترى من اسبوع الى آخر وكلّها تشير لانتشار الحركة الثورية ، فتقول مثلا : « انّ مدينة الكاف قد وقع السطو عليها ونهبت بها ستة دكاكين وانقطعت المواصلات بضواحي القيروان . اماّ بجهة قابس فانّ المحلّة التي يقودها سي سليم قد طوّقها الثوار . وعلى مقرنة من الحدود التونسية الطرابلسية دارت معركة بين قبيلتي النوائل وورغمّة اسفرت عن الف وثلاثمائة بين قتيل وجريح ما زالت جثثهم واجسادهم ملقاة على الارض . وما زالت قطعان المواشي التي على ملك الباى عرضة للنّهب . وما زالت اللصوصية تعيث فسادا في كلّ مكان . وتعطلت حركة القوافل . او اذا كان لا بدّ لها من التنقل اضطرت لسلوك غير الطرق الجادة ، وهي اطول بكثير مما اعتادت سلوكه فيما مضى .

وما زال داخل الايالة في حالة غليان . فمجاز الباب قد شهدت معارك عنيفة ، وباجة ذات المزارع الخصبة قد نهبت . ولم تسلم الضواحي القرية من الحاضرة التونسية اذ اغار الثوار على ضيعة لخرنه دار فبدّوا ما بها شذر مذر . وهذا ما حصل ايضا لقصر احد الجنرالات على معنى الانتقام منه لانه كلّف بمباشرة عملية قمع الثورة .....

كلّ ذلك يجري والحكومة تتظاهر بعدم الانزعاج ويبدو أنّها تعتقد أنّ المعارك الدائرة رحاها في البلاد هي نتيجة نزاع عادي بين القبائل ، في حال أنّ الاضطرابات التي ذرّ قرنّها منذ مدّة قد أصبحت ثورة بالمعنى الّاتم ، ونودي بعلي بن غداهم الشريف زعيم اولاد ماجر بايا على منطقة الكاف . واصبحت الكلمات التي يكثرون ترديدها في كلّ آنّ وحين هي الآتية : « لا مجبى بعد اليوم . ولا ممالك ولا دستور ! » . ولحدّ الآن لم يسيطر التعصّب الديني والنهب — ما عدا بالنسبة لبعض وقائع شاذة — على حركة الثوّار التي عمّت البلاد وامتدت حتى الى النواحي التي لا تبعد عن تونس العاصمة الا بقدر مسيرة ساعة زمنية .

وقد رجع لباردو على جناح السّرعة كلّ العمّال الذين ارسلهم الباي لولاياتهم قصد استخلاص الضرائب وهم الجنرال حسين آغة ناجة وعاملها ، واحمد زروق عامل الجريد ، وابراهيم بن عبّاس عامل دريد ، والجنرال رشيد عامل القيروان وحلاص . واذا كان هؤلاء قد نحووا من الموت برجوعهم على اعقابهم فإنّ الجنرال فرحات عامل الكاف واولاد ونيفة كان اقلّ حظّا منهم اذ لقي حتفه في 16 افريل اثر معركة دارت بينه وبين الثوّار من اولاد ونيفة فيما بين تبرسق والكاف ، وقد دارت الدائرة عليه بعد مقاومة استبسل فيها مع فئة قليلة من انصاره . وبعد ان تمخّل عنه مائة وخمسون من الصبايحية الذين كانوا من جملة حرسه .

وفي 22 افريل افاد وود أنّ التمرّد قد أصبح عامّا . وأنّ المواصلات قطعت بين تونس وسوسة وأن الثّوار قد استولوا على القيروان . وطالب بارسال بواخر حربية للنقط المهدّدة اكثر من غيرها بالخطر ، مخافة ان تنقلب الثورة الى جهاد ذي صبغة دينية قد يفضي الى الاجهاز على النصارى .

وقد قطعت الاسلاك البرقية منذ اوائل شهر افريل ولم يكن من الممكن التفكير في ارجاعها لمعتادها نظرا للأخطار المتوقّع حصولها للأعوان القادرين على اصلاحها ، وعمّ الاختلال كامل الجهاز البرقي وانقطعت الصّلة بين تونس والجزائر . وفي مدينة الكاف كان مستخدمو البريد الثلاثة وهم من الفرنسيين محصورين وسط جماهير من المسلمين المعادين ويوشك ان يفتك بهم في كلّ آنّ وحين . فاوفد لهم الجنرال ديمو ( Desvaux ) قائد دائرة سوق هراس رسولاّ امينا تمكّن من انقاذهم وحملهم معه الى الجزائر سالمين .

امّا في السواحل فكان الوضع اقلّ خطورة . ذلك لانّ المدن التي استنكرت مضاعفة المجبى مثلما استنكرته البوادي لم تشأ ان تقف معها في صعيد واحد من حيث المقاومة المسلّحة . وكانت مدن سوسة والمنستير و صفاقس تعتمد على اسوارها لصدّ غارات العرب الرحّل او سكّان القرى الساحلية عليها قصد النهب . بيد انّ حامية سوسة التي كان عليها المعوّل لحماية الذمار قد اصابها الانهيار، وبعد ان كانت تعدّ خمسة آلاف مقاتل لم يبق بها الاّ مئتان . ولاذ الآخرون بالفرار . فلزم الالتجاء لتنظيم دوريات من طرف السكّان لحراسة الامن . وفي اثناء ذلك كانت كافّة قرى الساحل في حالة تمرّد . وكان البدو والحضر على اتّفاق لنهب الاجنّة واختطاف المواشي التي يملكها اهل المدن . ونهبت في 25 افريل مدينة المهديّة التي لا سور يحوطها ويحميها حيث اغار عليها اهل القرى المجاورة لها .

كلّ هذه الاحداث قد فاجأت الحكومة كما هي العادة ولم يكن لها من العدّة ما تجابه به مشاكلها . فما عدا ما عندها من الصبايحية الذين لا يصحّ اعتبارهم بمشابهة عسكر نظامي ، كان تحت يدها زهاء الثلاثة او الاربعة آلاف من عساكر القُرعة منهم كتيبة واحدة منظمة نوعا ما ومستقرّة بتونس العاصمة . ولا قبيلَ لهؤلاء بالوقوف في وجه حركة الثورة وقوفا جدّيا ومُجديا . ولهذا قد اضطرّت مرّة اخرى لاستدعاء قدماء العساكر الذين سرحوا من الخدمة منذ زمان . وهم الذين اشار اليهم كمبنون قبل عامين بقوله في حقهم : « انّهم يعدّون الفين او ثلاثة من العساكر الطاعنين في السنّ وعلى حالة يُرثى لها من حيث الملابس » . وقال في حقهم بروادلي « انّهم اقدر على زرد الاصواف منهم على الوقوف في وجه اهل البادية التونسية بالوسائل » .

ومن جهة اخرى فانّ مصطفى خزّنه دار قد اشعر دي بوفال في 14 افريل بانّ الحكومة قرّرت الاستغناء عن خدمات القائّمقام كمبنون رئيس البعثة العسكرية الفرنسية (7) .

ولتهدئة روع البلاد اصدر الباي منشورا مؤرّخا في 21 افريل 1864 يقتضي الغاء مضاعفة المجبى وكذلك اصلاح العدلية . ويتضمّن ايضا وقف العمل مؤقتا بما جاء به عهد الامان .

## (ب) قدم الاساطيل الاروبية

ارسلت الحكومات الانكليزية والفرنسية والايطالية سفنا حربية للايالة التونسية استجابة لنداء قناصلها وقصد حماية رعاياها . ففي 14 افريل حلت الكروية الانكليزية فيرفلي ( Firefly ) بميناء حلق الوادي ، وحلت على اثرها في 25 وفي 26 افريل كروية وفرقاطة ايطاليتان وباخرتان انكليزيتان وكذلك سفينة حربية فرنسية . ولم تكن هذه السفن الا بمثابة الطلائع لقوى اهم واعظم ستأتي فيما بعد . وفعلا فما ان حل يوم 28 افريل حتى قدم اسطول فرنسي تحت قيادة كاهية الاميرال دربنغم ( D'Herbinglem ) والقي مراسيه بميناء تونس ، واسرع الايطاليون من جهتهم بإرسال ثلاث سمن حربية تحت قيادة كاهية الاميرال ألبيني ( Albini ) .

وبمجرد حلول هذه القوات البحرية انتظمت فيما بينها دوريات الحراسة ، واخذت الوحدات الخفيفة منها تنتقل من مرسى الى مرسى في السواحل الشرقية التونسية . اما في كل من مرسى سوسة وصفاقس فقد رابطت عدة كرويات وفرقاطات ليلا نهارا لتكون على اهبة نقل العائلات الطليانية والمالطية القاطنة بالاحياء الافرنجية اذا دعت الحاجة الى ذلك . وكانت سفن الخمر وسمن الاذار تروح وتغدو بين مواني قابس والمنستير والمهدية ، ومهمتها ربط الصلات بينها وبين العاصمة والمدن الساحلية الكبرى ، ونقل البريد ، وحمل اعوان الباي واللاجئين الذين يرغبون في العودة الى تونس العاصمة او في الذهاب الى أوروبا . اما معظم الاساطيل فقد لبث مرابطا بميناء حلق الوادي على استعداد للتدخل عند اول اشارة . ومع ذلك فان وجودها لم يكن كافيا لتسكين روع الجالية الاروبية خصوصا وقد ظهرت في اوائل شهر ماي بعض عصانات من الفلتاء في احوار العاصمة التونسية ، فكان لهذا الخطر المهدد وللأنباء الواردة عن النهب والاضطراب اللذين انتابا عدة مدن ساحلية — وهي انباء مبالغ فيها كثيرا — اثر في اشاعة جو من الفزع في العاصمة . حتى كانت الباخرة البريدية الايطالية التي تأتي الى تونس كل يوم اربعاء يغمرها سيل من العائلات الطليانية والمالطية وعلى الاخص الاسرائيلية التي كانت تسعى لمغادرة القطر التونسي طلبا للنجاة . ومن جملة من لاذوا بالفرار في 8 جوان القائد نسيم القابض العام للحكومة التونسية الذي خان ما اؤتمن عليه وحمل معه زهاء العشرين مليوناً من الاموال التي استحلها ووضعها في مأمن من اعين الرقباء (8) .

لقد استحكمت الآن القطيعة بين قنصل فرانسوا وبين خزنة دار ، واصبح العداء سافرا بينهما . فكان دوبوفال ينتهز كلّ المناسبات وكلّ التعلاّات لاقلاق راحة الوزير الاكبر التونسي ، معتمدا في ذلك على التأييد الذي يلقاه من كمينون الذي ارتكب معه خزنة دار منتهى حماقة والعجرفة ، عند اشعاره بالاستغناء عن خدماته . وقد فقد القنصل الفرنسي كلّ اتزان لشدة حقده على الوزير التونسي ، ويظهر اثر هذا الحقّد حتى في مراسلاته للكاي دورساي .

وبالرغم من النصائح التي كان يبديها دروين دولوي في ملازمة الاعتدال لم يبدُ ان مهمته القنصلية كانت شيئا آخر غير براز وصراع مع خزنة دار .

ففي 18 افريل طلب من الباي بشدة ان يوقف العمل بقانون عهد الامان ، وفي 21 منه اعاد الكرة ، محتجا على الاتفاقية المبرمة بين تونس وانكلترة ومطالبيا باقالة الوزراء . وكان تقديم الاميرال دربنغم قائد الاسطول الفرنسي للباي في 29 افريل مناسبة انتهزها دوبوفال للمطالبة من جديد بالغاء الدستور وعزل خزنة دار . وقد افضى تدخّل الكولونيل كمينون الذي هاجم بشدة الوزير الاكبر ، لقلب تلك الزيارة التشريعاتية ، والمطبوعة امثالها عادة بطابع المجاملة ، الى شجار عنيف مع خزنة دار . حتى ان الباي صرّح لوود ان محادثاته مع دوبوفال ستنتهي في يوم من الايام لمصاربة بين الطرفين .

واقعد تبادل القنصل والوزير الاول عشر رسائل في ظرف عشرة ايام ، وكانت عباراتها اقرب الى الغلظة منها الى التلطف . بالرغم من عدم خلوّها من صيغ المجاملة ذات الطابع الشرقي . فكان القنصل يعدّد الحوادث ويشير الى الاضطرابات والقلاقل . حاملا اوزارها كلها على حكومة الباي . والوزير يجيب بنفسه وجودها او بالقاء التهمة في انبعاثها على عاتق المرنسيين .

وفي اثناء ذلك كانت ترد من داخل الايالة انباء على غاية من الغموض ، وفيها تضارب كبير .

ومما شاع وذاع ان كامل التراب التونسي كان منذ اوائل افريل 1864 في حالة تمرد وانتفاض . حتى القبائل التي لم يبد منها الا الطاعة فيما مضى قد اعلنت هي ايضا العصيان . واجواق المخازنية من عروش دريد ذات المنعة القويّة قد انضمت لحركة الثوار .



وبارح معظم العمال مراكزهم ، واستقرّوا بالحاضرة ، واصرّوا على عدم مغادرتها خوفا على انفسهم من ان يكون مصيرهم شبيها بالذي نال الجنرال فرحات . وكان المشائخ والاعيان يصانعون الثورة طوعا او كرها ، ان لم نقل انّ منهم من سعى في ايقاد شرارتها الاولى وفي تأجيج نارها . اما الحكومة فانّها لم تزل متمسكة ، لاختفاء عجزها ، بسياسة ربح الوقت . فهي تذيب من حين الى آخر انباء استسلام الثوّار ، وتنشر بالرائد الرسمي البلاغات الباعثة اكثر من غيرها الى الاطمئنان .

على انّ امتداد الثورة لم يتبعه التوحد في اتجاهااتها وفي مطامحها . ذلك انّ معظم العروش قد لازمت تلقاءها موقفا سلبيا . فاقترنت على الامتناع من دفع الضرائب ، وعلى عدم قبول اعوان الجباية الذين ترسلهم اليها حكومة باردو . وكانت وجهة بعض العصابات التي اعتادت النهب الاغارة على الضواحي المحيطة ببعض مدن الساحل . بيد أن العروش الكبيرة لم تشأ ان تشترك في سعي ثوري يكون موجّها ضدّ العاصمة .

وفي اوائل شهر ماي عقد زعماء بني زيد والهمامة والقراشيش وجلاس ندوة في القيروان انتهت بدون طائل .

ومما يدعو للأستغراب انّ سكان المناطق الفقيرة اكثر من غيرها هم الذين لازموا الهدوء . فاستمرت القوافل على السير في امن وامان ، وتولّت العروش المتحرّكة اكثر من غيرها حراستها .

وفي غربي البلاد استطاع علي بن غذاهم ان يفرض سلطته على العروش المجاورة لمنبته ، كأولاد عيار وورتنان والقراشيش ، الذين هم مثله من الحزب الباشي الذي ينتمي اليه ايضا معظم اولاد ونيفة ، وهجم في جمع من انصاره على عامل ماجر العربي بن عمار البكوش السهيلي ، متتهما ايتاه بمحاولة تسميمه بايعاز من خزنة دار ، وقتله وقتل كثيرا من اتباعه (9) .

وفي اواخر ماي حاول علي بن غذاهم ان يعقد ندوة جديدة بزعماء القبائل في القيروان ، الاّ انّ هذا المسعى لم يكتب له النجاح ، إمّا لملل اصابهم او لضعف في الاستعداد بدا من الانصار .

وفي الواقع انّ الثورة أصابها منذ اواسط شهر ماي شيء من التوقف ، حتّى انّ تونس العاصمة لم تتعرّض لايّ تهديد . ومثلما توقّعه الكولونيل كمينون فانّ الفلاحين كانوا في شغل شاغل عن المشاركة في الثورة ، بحصاد زرعهم من قمح وشعير ، وخزنه في مواقع آمنة . وقد تبعت هذه الفترة من الهدوء فترة أخرى كان فيها العرب الرّحّل مشغولين بتصريف المنتجات الصحراوية ، مقابل ما يأخذونه من الزرع ، وبعد هذه المدّة بقليل ظهرت من جديد المنافسات المألوفة بين القبائل والعروش ، او بين بطون من العروش .

## ج) انتفاض السواحل

لقد ازدادت الحالة تعكّرا بالسواحل منذ قدوم البواخر الحربية الاروبية ، حيث عقب ذلك اندلاع لهيب من التعصّب الديني والكراهية للأجانب لدى الشعب ، كانت الاحياء الافرنجية في المدن الساحلية أوّل جهة وصل اليها اذاها ، اذ تحرّكت جموع من الرّعاة الذين هاج هائجهم بسبب ما ألقي في روعهم من قرب نزول الجيوش الفرنسية او الايطالية بتونس ، ووثبوا على الاحياء الاروبية واليهودية ، معنيين في نهب ما بها ، ورافضين الخضوع لسلطة الباي . ومعلنين انهم يضعون انفسهم تحت حماية السلطان العثماني .

فصفاقس قد نهبت في 30 افريل ، واضطرّ سكّان الحيّ الاروسي وعلى رأسهم قناصلهم الى اللّجوء الى كروية انكليزية ، ولم تمض ثلاثة اسابيع على وقوع هذه الحوادث حتّى فرّ عامل البلد هاربا ، وشكّل من بعده الاعيان حكومة وقتية ، ورفعوا عوض علم البلاد اللواء الاخضر الذي يزعمون انّ له صلة بالنبوة . وامتنع الثوار من قبول الجنرال عصمان مبعوث الباي اليهم . فكانوا يقابلونه بالاهانة ، ويهدّدونه بالقتل ، وينادون في وجهه ليحيى السلطان ! وليسقط الباي ! .

وبعد ان حصل للاروبيين شيء من الاطمئنان اغراهم بالعودة الى منازلهم ، اضطروا في 3 جوان الى مغادرتها من جديد ، والالتجاء الى باخرة فرنسية كانت ملقبة مراسيها بميناء صفاقس .

وكانت مدن الساحل اميل للهدوء الذي سادها مدّة طويلة . ويستفاد ممّا كتبه اسبينا ( Espina ) بتاريخ 5 ماي انّ : « في سوسة كما في المدن الاخرى الساحلية كان خوف

اهل تلكم المدن من ان تقذف مدنها بقنابل البوارج الحربية مانعا ايتاهم من الميل لتأييد العربان الذين لا يلبث ان ينضم اليهم الرعاع ، اي كل من لا يملك شيئا يخاف عليه الضياع ولا يهتم من الدنيا الا السلب والنهب ، وحسبك بان هؤلاء صرّحوا علانية انهم لا يترددون في فتح ابواب المدينة في وجه العربان ، اذا ما أوصدت بدعوى احتياجهم للأقوات التي لا تأتيهم الا من الارياف » .

وقد تسنى لكاهية العامل وهو سي احمد بن عاشور المشهور بالحزم ان يحفظ الامن في مدينة سوسة ، مستعينا بالمدفعية وبما بقي لديه من العساكر القليلين . بيد انه حلّ فرع لا محلّ له في صفوف الايطاليين والمالطيين ، حملهم على ركوب البحر ، وفي مقدّمتهم اعوان قنصلياتهم ، بينما الفرنسيون لم يبرحوا منازلهم .

وفي منتصف شهر ماي أرسل الباي الى سوسة العامل ووزير الحرب محمد خزنة دار في مهمّة رسمية ، القصد منها توطيد ما تهلّهل من سلطانه على السواحل التونسية ، لما لهذا الرسول من سمعة طيبة وذكر محمود في الساحل . لكن بالرغم مما ابداه من الملاطفة . ومن الوعد بالعفو والامان ، لم يستطع ان يستميل السكّان ، ولم ينجح في تجنيد العدد الذي يحتاج اليه الباي من العساكر . والدليل على ذلك هو ان الثورة قد اندلعت في سوسة في نفس اليوم الذي دارح فيه الجنرال محمد خزنة دار المدينة اي في 31 ماي . وافتك الثوار مهابيح القصبة وابواب المدينة . ومن الغد فرّ جميع الاروبيين على متن الباخرة «غاريبالدي» وارتفع اللواء الاخضر على جدران المدينة .

وبالرغم من صيحات فرع عديدة ، امكن لمدينة المنستير ان تبقى في مأمن من النهب ، وبمعزل عن الاستجابة لنداء الثورة . وبقي سكّانها محافظين على الهدوء نسبيا ، مقتصرين على الامتناع من دفع ما عليهم من الضرائب للدولة ، ومن الدّيون لغرمائهم الاروبيين او اليهود . وكان موقفهم من الثوار يقع وسطا بين المناصرة وبين الحياد . ولم يسمحوا لعاملهم ان يتعدّى حدودا معيّنة من النفوذ ، حتى انه اصبح اشبه شيء بقاضٍ من قضاة الصلح . ونسجت مدينة المهدية على منوال المنستير . الا ان اهل المهدية عمدوا لبناء سور يحمي مدينتهم من عودة النهب اليهم . وكانت اخطر التهديدات آتية اليهم من قبيل اهل القرى الساحلية ، الذين يدفعهم حسد النعمة التي عليها اهل المدن ، للانتقاص عليهم ، وانتهاب ما يملكون ، وهم يستغلّون عجز الحكومة لاثارة الحزازات القديمة التي غرسها في النفوس

التنافس بين الباشية والحسينية ، بمساندة العُربان بالمناطق المجاورة . وكانت مساكن اشد القرى الكبيرة هيجانا ، ومنها كانت تنطلق كلّ الشعارات المعادية ، وكلّ الحركات التي تستهدف الزحف على سوسة .

اما قابس فقد جعلها موقعها في الجنوب في عزلة عن التأثير بثورة الاعراض . وهذا لم يمنع العروش الثائرة من الانتفاض عليها في 28 ماي عندما شاع نبأ ابحار الجنرال سليم على متن باخرة انكليزية ، حتّى اضطرّ العامل تحت تهديد الثوار ، لارجاع الاموال التي كان قد استخلصها من الاهالي . ومن جربة وردت على القنصلية الايطالية انباء في الثالث من جوان تفيد انتشار الفوضى والنهب في ارجائها ، من جرّاء قدوم عُربان جرجيس للجزيرة ، حيث عاثوا فيها فسادا .

## ٣ - تدخل الدول الكبرى

لم تكن تقصد الحكومات الثلاث عندما قرّرت توجيه اساطيلها للمياه التونسية الاّ حماية رعاياها ، وصيانة مصالحهم في الايالة . وهذا ما اوضحته لمثليها بتونس ، وقد اكدت كلّ منها نزاهة قصدها بما ادلت به من التصريحات المطمئنة التي خاطبت بها الوزارات الاخرى . فقال دروين دولوي ( Drouyn De Lhuys ) : « ان الحكومة الفرنسية ارسلت اسطولها لصيانة سلامة رعايانا ، ولا شأن لنا قطّ في الخلاف الداخلي القائم بين الحكومة التونسية وبين رعاياها . ونحن مقرّون العزم على اجتناب ايّ نزاع ولو ظاهريا بيننا وبين القنصلية العامة لانكلترة بتونس . وهذا ما اوصيت به م. دوبوفال واكدت عليه الوصاية في ذلك . واننا لا نطمح قط للاستئثار بايّ نفوذ دون غيرنا . ولا همّ لنا الاّ المحافظة على مركز نرى من واجبنا صيانتة وصرف الاذى عنه » . وطلب من الامير دولاتور دوفيرني ( De La Tour d'Auvergne ) سفير فرنسا بلندرة ان يشعر بذلك الوزير الاكبر الانكليزي لورد روسيل ( Lord Russell ) . وهذا الاخير قد اكد من جهته بانّ الحكومة الانكليزية ليست لها مقاصد مغايرة للتي صرح بها ممثل فرنسا . وقرأ على الامير دولاتور دوفيرني التعليمات التي وجهها للقنصل وود ومؤدّاه انّه « ليس لكم في ايّ حال من الاحوال ان تتدخلوا في الشؤون الداخليّة للبلاد التونسية . وبلغني انّ الحكومة الفرنسية قد صدر منها مثل هذه التعليمات ، فليكن عملكم منسجما بقدر ما في المستطاع مع عمل زميلكم الفرنسي » . وقد اعطت الحكومة الطليانية نفس هذه التأكيدات ، فقالت : « انّ مهمّة القائد العام للقوات البحرية تنحصر في صيانة مصالح رعايانا . والتعليمات الموجهة له تقتضي التشاور في كلّ مناسبة مع قوّاد الاساطيل الفرنسية والانكليزية ، والاتفاق على العمل معهم في انسجام تام » .

وفي الواقع انّ التعليمات الموجهة للقناصل من طرف وزارات باريس ولندرة وتورينو كانت تتضمن التأكيد عليهم بالاقصرار على حماية رعاياهم ، وبالامساك عن التدخل

في الشؤون الداخلية التونسية . وكل حكومة من الحكومات الثلاث كانت مظهرة العزم على سلوك سياسة عدم التدخل بالمعنى الاتم ، وعلى عدم انتهاز فرصة وجود اسطولها بالمياه التونسية للحصول على امتيازات خصوصية في الايالة .

لكن حدث في اثناء ذلك شيء جديد وهو قدوم وحدات بحرية من الدولة العثمانية ، وانضمامها للقوات الفرنسية والانكليزية والاطليانية الموجودة بالمياه التونسية .

ومن المعلوم ان الباب العالي ما انفك يعتبر الايالة التونسية من جملة الولايات التابعة ، للسلطنة العثمانية . ولقد وجد في الثورة وفي التدخل الجماعي الذي بدا من الدول الأوروبية الثلاث خير وسيلة لتوثيق روابط السيادة التي تدين بها له حكومة الباي . ولهذا قد سارع الى ارسال حيدر افندي في مهمة استطلاعية ، بصمة مبعوث فوق العادة . وقد كان هذا الاخير يشغل منصب وزير مفوض بطهران .

على ان علي باشا وزير الخارجية التركية لم يتخل عن التأكيد لسفير فرنسا باسطنبول المركيز دوموستيني ( De Moustier ) بان الباب العالي لا يدور بخلفه البتة ان يركب رأسه ، في هذه القضية . بل ان مهمة حيدر افندي تنحصر في البحث عن الاسباب التي أدت لاندلاع الحوادث الاخيرة ، والاطلاع على الوضع الحالي في البلاد التونسية ، وهو مكلف بامداد الباب العالي بالارشادات التي هو في حاجة اليها ، وترقب الجديد من التعليمات . وتصحب حيدر افندي فرقاطتان وكروية . وهو مأذون بان يتصل بقواد الاسطولين الانكليزي والفرنسي . والباب العالي مقر العزم على الا يفعل شيئا دون الاتفاق معنا وهو يأمل ان تتخذ حكومة الامبراطور نفس هذا الموقف . وقد ابلغت الحكومة التركية نفس هذه التأكيدات لوزارة تورينو .

على ان دروين دولوي لم يكن ليسره التدخل التركي في الشؤون التونسية .

ذلك ان السياسة التي ظلت الحكومة الفرنسية متمسكة بها بدون انقطاع ، قرابة الثلاثين سنة ، لم تكن تخرج عن دائرة المحافظة على استقلال تونس ، وحمايتها من كل محاولة يرمي من ورائها الباب العالي الى جعل تونس مجرد ولاية تابعة للدولة العثمانية ، مثلما هو الحال في طرابلس . بيد انه كان من العسير آنذاك معارضة قدوم البعثة العثمانية ، لان الوضع الدولي لم يكن في ذلك العهد شبيها بالذي كان عليه في سنة 1845 او في سنة 1850 .

ذلك انّ التدخل الجماعي للدّول الثلاث قد افقد فرنسا جانبا من حرّية تصرّفها في المجال السّياسي . ومن المعلوم انّ انكلترة ما زالت تعتبر تونس بمثابة ولاية تابعة للباب العالي ، فكان على الحكومة الفرنسية ان تقرّ حسابا لردود الفعل المحتمل وقوعها من طرفها اذا هي عاملت الاتراك بعنف غير محدود . لا سيّما وانه ليس من المستبعد ان يكون الوزير الاكبر التركي قد استشار سفير انكلترة بالاستانة قبل ان يرسل تلك القوة البحرية لتونس ، وظفر منه على الاقل بموافقة الضمنية .

ومن جهة اخرى فانّ وجود الاساطيل الثلاثة بتونس قد طمأن الحكومة الفرنسية ، اذ ابعد عنها احتمال خطر حصول سعي مفاجيء من طرف الاتراك . وكان جلّ اعتماد دروين دولوي على حسن استعداد وزارة تورينو . لانّ الحكومتين تواعدتا بان يكون موقفهما واحدا اراء الشؤون التونسية . بل قد ذهب فيسكونتي فنوستا ( Visconti - Venosta ) الى ابعد من ذلك ، حيث اقترح نزول قوّات الدّول الاروبية الثلاث جماعيا للأرض التونسية ، اذا حدث تدخل مسلّح من الباب العالي في تونس . وفي نظره انّ الاميرال التركي لن يجبرأ على تحديّ القوات الفرنسية واليطيانية ، ولاندّ ان تبدي الحكومة الانكليزية للأستانة نصائح في التعقّل .

وبما انّ المقاصد الرسمية للحكومة الفرنسية لم تكن تهدف الاّ للمحافظة بقدر الامكان على الحالة الرّاهنة ، وبما انّ الباب العالي لم يكن يصرّح بما يعارض هذه المقاصد ، فلم يسع الكاي دورساي الاّ احتمال البعثة غير العادية للمندوب التركي .

وهناك عدّة تأثيرات في هذا المعنى ظهرت للوجود في باريس . فمن ذلك انّ م. ايمريت نشر رسالة وجهها لمدام كورنو نجيّة الامبراطور احدُ احبابها وهو المسمّى ميشال كازايكوفسكي ( Czaykowski ) ، وهو ضابط بولوني انتقل لخدمة البلاط العثماني واحرز من بين رجاله على رتبة سامية واصبح يسمّى صديق باشا . وقد جاء في هذه الرسالة : « ان فرنسا من واجبها الاّ تبدي لنا (اي لتركيا) ادنى معارضة في تونس ، بل انّ من مصلحتها ان تعيننا ، وبذلك تظفر باعتراف يقرّ لها شرعية استيلائها على الجزائر . وبدون شكّ انّ صدور هذا الاعتراف من سليل الخلفاء العظام من شأنه ان يعيد للعرب صوابهم ، ويضرب مشاريع انكلترة في الصّميم » .

وفي اواخر شهر ماي 1864 قدّم علي باشا معروضات سرّية لاحد موظفي السفارة الفرنسية باسطنبول اسمه اوتري ( Outrey ) . فأوعز اليه بانّ فرنسا من فائدتها ومن الاصلح لها ان تكون تركيا هي جارتها (يعني بالنسبة للجزائر) عوض ان يكون جارها اميرا ليس له شأن يذكر . وتحدّث الى المركيز دوموستيبي عن وجوب تصحيح وضع الباي لزاء تبعيته للسلطان ، وعرض في مقابلة ذلك ضمانات لتأمين الحدود الجزائرية من غائلة أيّ عدوان ، ولوّح حتّى بإمكان اعتراف الباب العالي بشرعية استيلاء فرنسا على الجزائر .

ولقد ابدى السفير اندهاشه لهذه المعروضات ، بيد انه اعرض عنها مذكرا بان سياسة الحكومة الفرنسية لا تبغي بالمحافظة على الحالة الراهنة في البلاد التونسية بديلا . واحتجّ المركيز دوموستيبي ايضا عمّا جاء في « تقرير سرّي بعث به من الاستانة لحديوي مصر احدُ الاعوان السريين » وهو تقرير كان قد احاله عليه الوزير . واكدّ السفير انه لم يزيّن ابدا للباب العالي توجيه مدّوب عنه لتونس ، قائلا « انه لم يكن في امكانه ان يتفصّل (اي الباب العالي) من ذلك ، ولم اجد سبيلا يسمح لي بالاعتراض على ما عزم عليه » .

ومع كلّ هذا فقد اتخذ دُرّوين دولويّ تجاه تركيا عدّة تدابير احتياطية ، منها انه بادر باشعار علي باشا بانه في الوقت الذي يسجّل عليه فيه تصريحاته ، يرى لزاما عليه ان يؤكد له بانّ حكومة الامبراطور لا يمكنها ان تسمح بادخال اي تحويل على الحالة الراهنة بالبلاد التونسية ، ولا توافق على اي تغيير ينال ترتيب الولاية (اي الارتقاء للعرش التونسي) في صورة خلع الباي الحالي . وتدلّيلًا على اهتمام فرنسا بما كان يجري بتونس اذنت لكلّ وحدات اسطولها البحري الضارب في البحر المتوسط تحت قيادة الكونت بويي فيلوميّز ( Comte Bouet - Willaumez ) بان تبحر لخلق الوادي . وطلب من الماريشال راندون ( Randon ) بان يكون على استعداد بقوّة كافية للقيام بحملة عسكرية عند الحاجة ابتداء من الحدود الجزائرية .

وجوابا عن الشائعة التي راجت ومفادها ان تركيا تفكّر في ارسال جيوش لتونس من حامية طرابلس ، طلب دروين دولوي الى المركيز دوموستيبي بان ينذر علي باشا بعزم فرنسا على ارسال فيلق كامل من جنودها لتونس في صورة ما اذا تحقّق هذا النّبأ » .



وقد تمكن حيدر افندي من النزول للبر ، وامكن له الوصول الى تونس بعد ان منعه كاهية الاميرال الفرنسي دربنغم امتثالا للتعليمات التي تلقاها من دوفوفال . بيد ان السفن التركية بقيت تحت الحراسة الشديدة في ميناء حلق الوادي ولم يسمح لها الاميرال الفرنسي بالتنقل لاي نقطة من نقط السواحل التونسية .

وبينما التعليمات الصادرة من الحكومات الاروبية هي على الحال التي سبقت الاشارة اليه ، اذا بقناصلهم في تونس لا يمتنعون من الاجتهاد في تفسير تلك التعليمات . ومما زاد في اطلاق ايديهم وفي دعم نفوذهم وجود الاساطيل التابعة لدولهم . ويظهر ان الخطر لم يؤل الى فض النزاعات القائمة بينهم ، بل يخيل الينا انه عمل على تاجيج لظني منافساتهم ، حتى لكانهم كانوا يسعون بالتشكي من بعضهم بعضا ، وبالتقارير التي يحررونها وغالبها مبالغ فيه او لا نصيب له من الصحة الى ادخال حكوماتهم في خصوماتهم او الى حملها على مجاراتهم في مطاعمهم وشهواتهم . وما من شك في ان باريس ولندرة كانتا اكثر تبصرا واميل الى الاعتدال مما كان يبدو على سلوك قناصلهما بتونس . ويوشك ان يترتب على سعي ميناء الطيش في تونس ما لا تحمد عقباه من الحوادث ذات الخطورة . ولم يخف لآتور دوفيرني ما يساوره من الكدر في هذا الصدد حسبما يستفاد من رسالة خاطب بها دروين دولوي حيث قال له : « انه ليتابني شيء من الاسف — والحق يقال — حين ارى ان انكلترة وفرنسا ليس لهما في مثل هذه الظروف الدقيقة التي نجتازها ممثلون بتونس يكونون اكثر هدوءا في افكارهم ، وبصرا في تقديراتهم ، وعلى الاخص . اكثر حذقا وحيطه في مساعيهم » .

وقد زاد الحالة تعقيدا حلول حيدر افندي بتونس ، اذ انطلقت من حوله الدسائس ومحاولات الضغط المتنوعة من عقالها ، واضحى القناصل الاروبيون الثلاثة من جهة ، ووزراء الباى من جهة اخرى ، يتسابقون للاتصال به والسعي في التأثير عليه ، وكان وود اكثرهم تقربا اليه ، وقابله خزنة دار بمنتهى التجلة والتعظيم . اما القنصل الفرنسي دوفوفال فقد عبّر عن خيبته بقوله : « انسي لم ادّخر وسعا في استجلاب حيدر افندي لوجهة نظرنا... تلك الشخصية ذات الوزن الخفيف جدا التي وجهها السلطان للقيام بدور في تونس لا نسبة ولا مناسبة بينه وبين المهمة الاستطلاعية التي ذكر في البداية أنه قد كلف بها » .

## أ) سياسة وود

لقد وجد حيدر افندي لدى القنصلية الانكليزية التأييد والمساندة ، لا سيما وانّ المركز الشخصي لريشار وود قد توطّد كثيرا بباردو منذ ذهاب القنصل الفرنسي ليون روش ، وزاد تنطّع دوبوفال في تقوية تأثير القنصل الانكليزي على الوزير الاكبر التونسي . وقد استغل قنصل انكلترة هذه الخطوة لاقتناع كلّ من خزنة دار وحيدر افندي ، بضرورة تقرب وجهات نظرهم ، للوصول الى اتفاق حول كافة شؤون الساعة ، ولأجل بلوغ هذه الغاية تواصل عقد عدّة ندوات ثلاثية بكلّ من تونس وباردو والمرسى . وقد طالما اجتمع وود بالمندوب العثماني في غير الرسديات ، ولطالما اجتمع بالوزير الاكبر في قصره المجاور لمحلّ سكناه ببطحاء الحلفاوين ، وكان كل من قنصلي فرنسا وايطاليا يشهران بما سمّوه بتودّ وود الى تركيا ، ويتهمانه بانه هو الذي اجّج نار الثورة ليعيد تونس لحظيرة الدّولة العثمانية . وذكر دوبوفال انّ الثورة قد تقدّمتها رحلة طويلة قام بها وود عبر السواحل التونسية . وانّ الثّوار كانوا يرفعون في كلّ مكان الاعلام التركية ، ويرفضون سلطة الباي مؤثرين عليها الخضوع لحكم السلطان العثماني . وفي تونس كانت الجالية الايطالية والمالطية التي تعسّرت أحوالها بسبب توقّف المعاملات ، تعبّر عن حنقها وغضبها بكتابة عبارات الشتم والتهديد على جدران القنصلية الانكليزية .

وفي الواقع انّ وود لم يكن يفكر جدّيّا في تغيير الحالة الراهنة بالايالة ، ذلك لانّ مركز فرنسا كان قوياّ بما فيه الكفاية وزيادة . وسياستها التونسية ازاء تركيا قد اوضححتها ايضا كما ليس فيه زيادة لمستزيد . وهو عليم بانّ ايّ تدخّل من تركيا في الايالة لا يلبث ان يثير من فرنسا ردود فعل بالغة الغاية من حيث الشدّة . وقصارى ما استطاع ان يصل اليه من مساعيه هو اشاعة اقوال ضدّ فرنسا ، كان يتولّى نشرها بدون حياء اعوان محليون كانوا يظهرون من الحزم اكثر من اللازم ، وينقلها عنهم اناس آخرون بعد ان يزيدوا عليها من عندهم ما يخرجها احيانا عن صبغتها الاولى . تلك كانت اصداء الحرب الباردة او الحرب في إطارها الضيقّ التي كان يشنّها على صعيد القرية او القبيلة ممثلو الدّول الكبرى ، الذين كانت تفرّق بينهم منافسات ذات صلة بيسط النفوذ او عداوات شخصية .

فوود كان يؤمل ارجاع العلاقات التقليدية بين الايالة والباب العالي على اساس « الحالة الراهنة » ، وكان يسعى الى ابرام اتفاق بين تونس والآستانة يقرّ وضع البلاد التونسية في صورة دولة متمتعة بالحكم الذاتي داخل إطار السلطنة العثمانية . ولكي يكتب لهذا المسعى النجاح كان لا بدّ من مدّ يد المساعدة للباي ، وصرف الاخطار التي كانت تهدّده ، واعانتّه على مغالبة الثورة . وكان لا بدّ ايضا من اقضاء التهديد المتمثل في التدخل الاروبي ، وذلك باجتناّب كلّ مظهر ينسب بوقوع ايّ ضغط تركي على باردو . بحيث انّ سياسة وود كانت واضحة . ولم ينفكّ متمسكا بها ومثابرا على تطبيقها في اصرار ، وبدون شكّ انّ مساعيه كان بينها وبين مبادئ عدم التدخل التي كان يعلنها لورد روسيل شيء من البعد . بيد انّها لم تكن مناقضة للروح العامة للسياسة الانكليزية تلقاء الشرق وتلقاء تونس . ومن مهارة القنصل انّه لم يكن يتدخل الاّ بصفة شبيهة بالرسمية بدون ان يترك ايّ اثر مكتوب لديبلوماسية السريّة .

ولقد انحاز وود انحيازاً قوياً الى جانب خزنة دار ، ولم ينفكّ يحرضه على العمل المفيد ، ويسدى اليه النصيحة بتخفيف وطأة الضرائب لاطفاء لهيب الغضب ولتفكيك عصبة الثورة . وبما انّ الايالة لم يكن لها جيش ولا مال ، فقد اقترح وود ان يتفضّل السلطان بمنح قرض لتونس قدره مائة الف ليرة ، وهو ما يساوي ما بذله الباي فيما سبق من النفقات للمشاركة في حرب القرم .

وخلافا لما عرضه كلّ من قماروتا ( Gambarotta ) ودوبوفال على الباي من ارسال جيوش طليانية وفرنسية لمساندته ، قد اقترح وود ان يضع الباب العالي تحت طلب الامير التونسي كتائب مصرية لشدّ أزره . وفي رأيه انّ قدوم هذه العساكر الاسلامية لتونس ليس من شأنه ان يجرح العواطف الدّينية لسكان البلاد ، وقد لا ترى فرانساً نفسها مانعا من ذلك .

وفي سوسة وصفافس كان الاعوان القنصليون الفرنسيون والايطاليون يسعون جهدهم لتسكين روع الثوّار . والحّ كارتلون على الصفاقسيين بأن ينبذوا ما كانوا قد تواصوا عليه من الطّاعة لخصوص السلطان . وكان كاهية القنصل بسوسة ستيفن بصدد التذاكر مع زعماء الثورة بداخل الايالة منذ اواسط شهر ماي ، ناصحا ايّاهم بالاستسلام وبسط رغائبهم مباشرة على الباي .

على انه لم يكن من الميسور التوفيق بين وجهات النظر التي كان يتمسك بها كل من خزنة دار والمبعوث التركي .

ذلك انه منذ احتلال فرنسا للجزائر لم تنفك الروابط السياسية التي تصل بين تونس والباب العالي متدرجة شيئا فشيئا نحو الانحلال . وكان يبدو من العسير ان ينزل امير عومل من قبيل فرنسا معاملة الملوك الى درجة مجرد وال على اقليم . ومع ذلك فان حيدر افندي ما فتىء يفكر كما يفكر وود بان تونس لم تخرج في اي وقت من الاوقات عن كونها جزءا لا يتجزأ من السلطنة العثمانية . ولم يكن البايات الا مجرد ولاية لهم بلا ريب امتيازات واسعة النطاق ، لكنهم في واقع الامر باشوات تصدر لهم الولاية من السلطان ، ويضربون السكة باسمه ويخطب باسمه في المنابر عند صلاة الجمعة . فكان هم المبعوث التركي ان يصل الى ضبط كنهه العلائق بين الباى والباب العالي . ومع كونه صرح مرارا باستعداده للمحافظة على مبدأ استبقاء « الحالة الراهنة » . فانه لم ينفك يلح الحاحا واضحا في ابراز عدة نقط من شأنها ان تؤيد بصورة لا لبس فيها تبعية الايالة للسلطنة العثمانية . ففي نظره ان تونس تبقى تحت ادارة باي من الاسرة الحسينية يتبوا مقعد الامارة حسب ترتيب الوراثة المعمول به في ذلك العهد ، وتحفظ الايالة بحكمها الذاتي . بيد ان عليها ان تعرض في المستقبل على مصادقة السلطان المعاهدات والمواثيق التي تبرمها مع الدول الاجنبية . كما ان على البايات ان يؤموا الاستانة العلية للحصول بانفسهم على فرمان ولايتهم . ويتعهدوا مع ذلك بارسال ثلاثة ملايين من الريالات سنويا لتركيا على معنى المشاركة في مصاريف السيادة . ولم يتخل المندوب التركي عن اثاره مسألة الاتفاقية الانكليزية التونسية المبرمة في سنة 1863 والتي تحولت الرعايا البريطانيين حق التملك في الايالة التونسية ، مقترحا عرضها على موافقه السلطان .

وقد احتج وود على هذا المطلب . مذكرا بان الامراء التونسيين كانوا من قديم الزمان يتصرفون في حق التعاقد مع الخارج ، كما تشهد بذلك مائة واربعون اتفاقية او معاهدة ابرمت منذ القرن الثالث عشر . والح في الحصول على تنازل الباب العالي عن قبول جزية لا يمكن ان تؤول الا لاثقال مالية الباى بدون فائدة ، ولا تمثل الا مشاركة ضئيلة في مصاريف الخزينة العثمانية .

ومما لا ريب فيه انّ خزنة دار كان يؤمّل الاحتفاظ بفوائد سياسة التّأرجح بين التأثيرات التي مبعثها التنافس المتقابل بين فرنسا وتركيا . بيد انّه منذ حدوث القطيعة العلنية بينه وبين دوفوفال لم يعد يلقي كذدي قبل المساندة والتأييد من طرف القنصلية الفرنسية . وبذلك قد خلا الجوّ لوود الذي بقي السّند الوحيد لباردو ، وهو الذي يُسدي النصائح دون غيره من القناصل . ولم ينفك يلوّح بالخطر المحدق بتونس من جرّاء فرنسا التي كان ينوّه كثيرا بقوّتها وباتساع مطامعها . ويقول انها تفكّر في الحاق تونس بالجزائر في يوم من الايام .

وعلاوة على ذلك فانّ العداوة التي اصبحت يكتنّها دوفوفال للوزير الاكبر التونسي ، والتهديدات التي كان يوجّهها اليه ، والتهوّر الذي يستعمله في مخاطبته ، قد كان جميعها من عوامل الخوف التي ساورت نفس خزنة دار ، وجعلته يعتقد بانّ الحكومة الامبراطورية تعتزم طلب اقالته .

لقد استمرت المفاوضات الى اوائل الصّيف . ولم تسفر عن نتيجة . وكيف يمكن الطمع في الوصول الى اتفاق بينما الظروف لم تكن ملائمة . فحكومة الباي كانت كاعجاز نخل خاوية من جرّاء استمرار العصيان في البلاد . ومن يكن حاله كحالها يسكن فاقد الحرية تصرفه او غير متمتع بها على الوجه الاكمل على الاقل . ولم تتخلّ الحكومتان الفرنسية والطيانية عن رفع احتجاجهما على الضغط الذي لا يغفر الصادر من تركيا على تونس . ولو انهما استمعتا لما كان يلحّ به عليهما قناصلهما لما كان من المتعذّر عليهما ان تأذنا بانزال جيوشهما لتونس للمحافظة على « الحالة الراهنة » .

ومن جهة اخرى فانّ حيدر افندي الذي كان مجرد ملاحظ لم تكن له صفة تخوّله التّعاقّد . اذ لا يمكن له ان يبت في أيّ امر من الامور دون الرجوع الى السّلطان الذي اليه وحده يرجع الحقّ في اصدار فرمان معبّر عن ارادته الشاهانية ، ويكون متضمنا ضبط الوضع الذي ينبغي ان يكون عليه والي اقليم تونس التابع له .

بيد ان وود قد حصل على نتائج ذات شأن . فلقد حمل خزنة دار على الاقتناع بوجوب الاعتماد في المستقبل على كلّ من تركيا وانكلترة ، واثناء محادثاته مع حيدر افندي في شأن شروط الاتفاق أخذ على عاتقه الضّمان في استمرار الحكم الذاتي التونسي ، وبقيت

مع ذلك بدون شك بنود كثيرة في حاجة الى الايضاح . الا ان الاهم قد حصل او بات في حكم الحاصل . وحسبك بان قنصل انكلترة استطاع ان يحمل حكومة الباي على ان تقبل من تلقاء نفسها مبدأ تبعيتها للباب العالي . ولم يبق الا انتظار ظروف ملائمة اكثر من تلك الظروف للحصول من الباي على التماس الاعتراف بوضعه الخاص بواسطة سفارة يبعث بها الى الاعتبار السلطانية .

ولقد ايدت الحكومة الانكليزية اقتراحات قنصلها ، و اشار لورد روسيل في رسالة عرضها على الملكة وعلى بلمرستون الى رغبة الوزارة البريطانية في المحافظة على « الحالة الراهنة » بتونس . فالباي لا ينبغي اعتباره بمثابة ملك مستقل بل بمثابة امير يحكم الايالة تحت اشراف السلطان ، وذلك لفائدته إذ انه بمجرد ما يعلن الباي استقلاله يصبح — طال الزمان او قصر — تابعا لفرانسا . بيد ان الباب العالي ليس من فائدته ايضا ان يجعل وضع البلاد التونسية شبيها بالوضع الذي عليه مصر . ذلك ان البلاد التونسية بعيدة جدا عن اسطنبول ، علاوة على كون هذا السعي لا يلبث ان يصطدم بشتى المقاومات من طرف فرنسا .

وقد عبّر الباب العالي من جهته عن حسن استعداده تجاه تونس . فمسي اوت 1864 اقطع السلطان من ماله الخاص عطاء قدره 50000 ليرة قصد اعانة الباي على تجنيد كتائب جديدة من الجيش لتمكينه من الانتصار على الثورة .

## ب) سياسة دوبروفال

لم ترق مساعي وود بالطبع لزميليه دوبروفال وقمباروتا اللذين امعنا في التشهير بها والاحتجاج عليها ، وكانا في غالب الاحوال البا عليه . وكان يبدو عليهما البحث عن سبب للتدخل يضع حكومتيهما امام الامر المقضي ، ويررّانزال جيوشهما بتونس ، اما من جرّاء ما يُصورانه لهما من صبغة التأكد التي لا تحتمل التأخير او من جرّاء استحالة التّريث للمراجعة بسبب انقطاع الاسلاك البرقية منذ بداية الثورة ، واقتصار القناصل على الاتصال بحكوماتهم على طريق البحر .

وكان دوبوفال اكثر نشاطا من زميله ، واسرع الى اتخاذ التدابير الجريئة . فهو الذي اخذ على عاتقه منع نزول المبعوث التركي للبر . وحاول ايضا باتفاق مع الاميرال دربنغم ان ينزل بميناء حلق الوادي ليلة 8 جوان كتيبة من عساكر البحرية الفرنسية بأسلحتهم . بيد ان هذا المسعى قد اخفق بسبب كون مدخل مرسى حلق الوادي كان مغلقا بسلسلة حديدية ، وامتنع الاميرال التونسي حسن قائد حلق الوادي من رفعها . وبالرغم من ان الفرنسيين قد ادعوا انهم لم يكونوا يقصدون من النزول الا التزود بما هم في حاجة اليه من الماء لشربهم فانه لم يصدقهم احد . ووجه شديد العتاب على السعي المنفرد الذي هم به قنصل فرنسا حيث سلقه زميلاه بالأسنة حديد . كل ذلك لم يثن دوبوفال عن اتباع ما توحى به اليه سياسته الشخصية . وبما انه اضاع كل نفوذ وفقد كل خطوة له باردو ، فقد خطر له ان يربط العلائق بينه وبين زعيم الثوار في غرب البلاد : علي بن غذاهم ، وغاية امله باعتماده على الثورة ان يعود له ما فقدته من النفوذ عند انتصار المتمردين . وفي نظره ان هذا الانتصار لا يلبث حتما ان يكون نذيرا بسقوط عدوه خزنة دار . ولشرح سياسته كان يوجه لباريس معلومات عن الاحداث التونسية محرفة عن مواضعها او مبالغ فيها كثيرا . وكان يهول او يقلب حسب اهواء الساعة الحوادث التي يتصل بها من اعوانه ، والتي تكون في حد ذاتها لا تمت في الغالب للحقيقة الا باضعف الصلات .

وبالرغم من عدم وجود ما يعتمد عليه اعتمادا صحيحا من الانباء عن الحالة السائدة داخل الايالة فان دوبوفال قد كان يحرر ويوجه لوزيره من التقارير ما يشبه البلاغات عن العمليات الحربية بالمعنى الاتم . ولم يخف في هذه التقارير الا بستر شفاف للغاية ما كان يؤمله من نجاح الثوار الذين كان يجهل كل شيء عن زعيمهم — وكان في البداية يجهل حتى اسمه — بيد ان هذا الجهل لم يمنعه من ان ينسب اليه اطهر النوايا وانزه المقاصد فيقول مثلا : « ان الجهود والتضحيات المالية التي بذلتها حكومة باردو للفت في ساعد العروش وتشيتت جموعها المتراصة لم تأت لحد الآن باية نتيجة . وان نضع المئات من الجنود المرابطين حوالي القصر يتناقص عددها يوما بعد يوم من جراء الفرار . وان محلة الباي الجديد (يعني علي بن غذاهم) التي يقدر عدد رجالها باربعين الف مقاتل معسكرة الآن بتبرسق وتستور على بعد عشرين فرسخا من الحاضرة على اكثر تقدير . ويقال ان زعيم الثوار سيدلي في الوقت الذي يراه مناسبا ببيان يوضح وجهات نظره الخالية على كل

حال من كلّ طموح غير مشروع... على انّ الثورة تخضع لادارة موحّدة ولا تخشى مناصبة العداء لباردو ولو بقتل الممالك او تتبعهم لاستصفاء مكاسبهم بيد انها تتبع نظاما في العمل ابرز ميزاته اجتناب كلّ تعصّب ديني ضدّ الاروبيين.... لم يبدُ اي شذوذ في السلوك في الجهات التي يُسيطر عليها المتمردون سيطرة كاملة بل بالعكس هم الذين يحفظون الامن في المراكز التي فقدت السّاط التابعة للباي القوة على حفظه فيها، وكذلك في المراكز التي ما زالوا لم يسيطروا عليها سيطرة كاملة .

ولقد اعترف دوبرفال باكثر صراحة لمدام كورنو بالسياسة الشخصية التي يسلكها ازاء الثورة فكتب في 23 ماي ما نصه : « انّني ابذل كلّ ما في وسعي لادخل لاذهان العربان باننا معهم . هل فهمتيني ؟ انّني اريد ان اقول انّ جيشنا واسطولنا البحري لن يتدخل قطّ ضدّهم ، ولا ادخّر في هذا السبيل ايّ سعي لاقتناعهم ، وانّ عامل سوسة (يقصد محمّد خزنة دار) الذي له من الثروة زهاء الثلاثين مليونا وهو من رجال الادارة الماهرين ويعرف كيف يبتزّ الاموال من الشعب ويعخدم في آن واحد مصالح البلاد قد جعلت بينه وبين الوزير الاكبر عداوة من طرف خفيّ . وقد نودي به في سوسة واليا عليهم على النحو الذي كان ينادى به على براطرة رومة . وهو منتم اليّنا وموافق على وجهات نظرنا.... بلغتني الآن انباء سارة . فمدينة باجة قد استولى عليها الثوار او هم على اهبة الاستيلاء عليها . وكلّ المعلومات التي لديّ لا تخرج عن الاتجاه الذي اكتب على نحوه اليكم . وخلاصته انّ المقاومة قائمة على قدم وساق في كلّ مكان » .

وفي 30 ماي كتب ما يأتي : « انّّه لجدير بالامبراطور ان يجمع فيما بعد كل القبائل التي تقطن البلاد التونسية في سمط اتحاد عربي . وهذه الفكرة يلزم وقت لبرازها لحيّز الوجود . امّا اليوم فانّ الغاية التي نرمي اليها هي في آن واحد بسيطة للغاية ومعقّدة غاية التعقّد . فعليّنا ان نترك الثورة تعمل عملها . ولنسح في انقاذ الامير وان لم يمكن فانقاذ العائلة المالكة . مع الحرص على الاّ يصاب النصارى واليهود باذى من جرّاء حركة الثورة . وكلّ الدقائق التي تمرّ من وقتي مصروفة للوصول لهذه النتيجة » .

وفعلّاّ فانّ قنصل فرانس الذي ظهر له ان يلغي العمل باسّط القواعد الاصولية للتقاليد الدبلوماسية لم يتردّد في ارسال خمس رسائل تأييد فيما بين غرة جوان واليوم العشرين منه لزعيم الثوار . وقد حرّر هذه الرسائل جان ماتيسي العون القنصلي الفرنسي



بصفاقس (10) الذي يتكلم العربية ويكتبها بسهولة وكان اذذاك لاجشا بتونس العاصمة (11) .

واستمرت هذه المراسلات مع علي بن غذاهم الى منتصف شهر جويلية على اقل تقدير . والدليل على ذلك ان دوبرفال اعترف في تقرير وجهه لدورين دولوي بتاريخ 23 جويلية 1864 بانه على اتصال بالثوار قائلا : « انني اشعر بان لي القدرة على ان اكون عاملا من عوامل التخفيف من حدة الغليان وداعيا من دعاة الاعتدال واسطة بين الطرفين المتنازعين . وظهر لي ان واجبي يدعوني الى عدم رفض القيام بهذا الدور » . وخلافا لما ادعاه فان الاعتدال الذي ينسبه لنفسه لم يكن الصفة الغالبة التي كان يشير بها على الثوار . تشهد بذلك المكاتيب التي كان يملئها على ماتبي والتي لم تكن الا هجوما عنيفا على وود وعلى انكلترا .

وفي اثناء ذلك كان دورين دولوي يجتهد في تأكيد الوصاية بعدم التدخل لكن بدون طائل (12) .

بيد ان الثوار قد انهكتهم المقاومة وبعده عنهم الامل في الانتصار (13) . وظهر لعلي بن غذاهم ان يسلم لمصطفى خزنة دار الرسائل التي وجهها له دوبرفال . وبلغ ذلك لعلم وود الذي احال في الحال مضمونها للاميرال الفرنسي ووجه لوزارة الخارجية الانكليزية ترجمة المكاتيب الثلاثة التي سلمها له الوزير الاكبر التونسي .

وقد اثارت هذه القضية حنقا شديدا على فرانسوا في الاوساط الدبلوماسية الانكليزية . وشكا السفير البريطاني لحكومة الامبراطور سوء سلوك ممثلها بتونس مستدلا بالمكاتيب التي بيده . فلم يبق لدورين دولوي حل آخر يخرج حكومته من هذا المأزق غير الوعد باقالة القنصل من منصبه في القريب . وكانت تلك هي النتيجة الوحيدة التي حصل عليها دوبرفال من سياسته الطائشة والسخيفة .

### ج) حملة طليانية لم يكتب لها النجاح

كان الدور الذي يقوم به قنصل ايطاليا بتونس اكثر تكتما مما يقوم به زميله الفرنسي والانكليزي . وكان مواطنوه يعتبرون عليه الدفاع بفتور تام على مصالحهم وعلى ما لهم من الديون قبل الحكومة التونسية . وفعلا فان قمبروطا لم يحظ لدى حكومة

باردو بالقدر من النفوذ الذي كان من شأنه ان يناله ممثل دولة عظمى وممثل الجالية الاجنبية الاوفر عددا في البلاد التونسية . ومن اسباب ذلك كثرة النقلات (اي ابدال قنصل بآخر) ولم يعر خزنة دار قنصل ايطاليا من الخطوة والاعتبار اكثر مما كان يعامل به عون مملكة الساردو فيما سبق . وفي هذه البلاد التي تعتبر فيها اللغة الطليانية اكثر اللغات الاجنبية رواجاً كان قمبروطا اقل الناس اطلاعا على حقيقة الحالة . وكان الموظفون الاروبيون بالبلاط بعضهم مواليا لفرانسا وبعضهم مواليا لانكلترة حتى ان الكونت رافو نفسه الذي كان من شأنه — نظرا لارومته المنحدرة من جنوة — ان ينحاز لجانب ايطاليا ويكون من انصارها قد مال بعكس ذلك لخدمة المصالح الانكليزية . وراد ميله اليها بتوجهه بامرأة انكليزية . ولم تمدّ الجالية الطليانية بتونس قنصلها الا بتأييد ضئيل للغاية . ذلك لان عادات التنافس المتأصلة في النفوس من عهد مملكة الساردو لم يتمحها توحد المملكة الطليانية . وزاد التنارع الذي كان يفرق بين مختلف الكتل الطليانية حدة ظهور منافسات بين اهل جنوة واهل قرنة . وهؤلاء الاخيرة كانوا يفضلون التماس العون والتأييد لدى قنصلية انكلترة دون قنصليتهم . وجميعهم كانوا يسارعون الى التشكي الى حكومة تورينو ويعمدون الى اثارة الفتن والاكثار من تقديم العرائض .

بيد ان قمبروطا الذي كان ينسب له فتور العزم قد اخذت الاحداث الجارية من حوله تعمل على تحريك سواكبه ، ذلك انه لاوّل مرّة منذ قيام الوحدة الطليانية كان وجود اسطول حربي ايطالي بحلق الوادي مشيرا للدور الذي تنوي ايطاليا القيام به في البحر الابيض المتوسط بصفتها دولة عظمى . وهذا من جملة الدوافع التي بدأت تحمل القنصل على ابداء نشاط اعظم في الدفاع عن المصالح الطليانية . وكان التجار من اهل قرنة والسماصرة من اهل قرنة يحثون قنصلهم على القيام بسعي جدّي لفضّ النوارل التي تهمهم والتي طال عليها الاملد وهي معطلة في باردو ، ويرون فيما قد يقوم به من سعي في هذا الصدد اعلاء لشأن بلادهم ودفاعا عن مصالحهم في آن واحد .

ولاوّل مرّة ظهر من قمبروطا الميل لاتخاذ موقف صريح ازاء النزاع القائم بين قنصل فرانسا وبين زميله البريطاني . وبدون ان يجاري دوبرفال على طول الخط في الخصومة التي كانت بينه وبين خزنة دار فهو لم يتخلّ عن تأييده بصفة عامّة على ما كان يبديه من مقاومة للشقّ الانكليزي التركي . وكانت تقاريره — ولو انها اكثر

اعتدالا من تقارير زميله الفرنسي — تكشف الستار عن دسائس وود ومناوراته وتعزرو اسباب الثورة لسوء ادارة خزنه دار ولدستور 1861 وكان قماروطا يلح في بيان عجز الحكومة التونسية وفي وصف الاخطار المحدقة بالجلالية الاروية ويشير لوجوب التدخل ويتمنى من كل جوارحه حلول الساعة السعيدة التي يتم فيها نزول الجيوش لتونس .

وفي اثناء ذلك كان يوجد على متن البواخر الحربية الايطالية ثمانمائة من عساكر المشاة البحرية وبعض قطع من المدفعية البرية . وعند حلول السفن التركية بميناء حلق الوادي في 11 ماي 1864 استدعى قماروطا زميله ليتذاكر معهما في ضبط وسائل انزال القوات الاروية للأرض التونسية . ولم يبق الضباط الايطاليون من جهتهم مكتوفي الايدي ولو قبل ان تسفر هذه المذاكرات عن شيء ايجابي . اذ بادروا بارسال دوريات مسلحة للأرض التونسية في مهمة استطلاعية وعلى معنى تمهيد السبيل للقيام بسعي يكون اوسع نطاقا في المستقبل .

وقد أخذت الحيرة تستولى على تورينو . لان التقارير الواردة من قماروطا وتؤيد صحتها تقارير دوبوفال كانت تنذر بقرب قيام الاتراك بتدخل مسلح في الالة . وهذا ما حمل الحكومة الايطالية على أن تأخذ مأخذ الجدل والتفكير انزال قواتها لتونس معتمدة على تأييد فرنسا لها . وكان وزير الخارجية الطليانية فيسيكونتي فينوستا اسرع من زميله الفرنسي في تلقى معروضات ممثله بتونس وتصديقها على علاقتها . اذ بينما كانت تصدر لدوبوفال نصائح في الاعتدال اذا بالتعليمات التي كان يتلقاها قماروطا من حكومته كانت تحرضه بعكس ذلك على اتخاذ المزيد من الحزم والاقدام . فمن ذلك ما ابرق به فيسيكونتي فينوستا في 9 ماي للقنصل الايطالي بتونس قائلا له : « ان الحكومة تود ان يكون مواطنونا في مأمن من كل اذى وان تشملهم حماية ناجعة ولو بانزال الجيوش للأرض التونسية . ومن ذلك ايضا ما ابرق به من تورينو وزير الخارجية الايطالية لنيقرا سفير ايطاليا بباريس يوم 27 ماي 1864 قائلا له : « ان الاميرال البيني وقنصلنا بتونس يتوقعان تدخلا مسلحا في القريب العاجل من طرف الباب العالي في تونس بموجب ما له من حق السيادة العليا عليها وفي اعتقادهما ان الاميرال الفرنسي سيعترض على هذا التدخل ولو باستعمال القوة وسيطلب امداده بتعليمات لمجابهة هذا المشكل . ولقد اجبنا بان عليهما (اي الاميرال البيني وقنصل ايطاليا بتونس) ان يقترحا الانزال جماعيا

لقوات كل من ايطاليا وفرنسا وتركيا وانكلترة وبصراحة بانهما يعارضان ولو باستعمال القوة باتفاق مع فرنسا في اي انزال لقوات دولة واحدة بانفرادها بدون اتفاق من قبل . ولم يكن لايطاليا ما لفرنسا من الوسائل للضغط على حكومة الباي غير هذه الوسيلة .

ذلك بان فرنسا في امكانها ان تعتمد على ما لها من القوات المربطة في الجزائر والدليل على ذلك ان المارشال راندون قد اذن في المدة الاخيرة بان يهيىء فيلقا عسكريا على الحدود الجزائرية التونسية ليكون على أهبة التدخل اذا دعت الحاجة . وانتهاز قنصل فرنسا هذه الفرصة لكي يعرض على حكومة باردو ارسال 30000 من الجنود لمنازلة الثوار .

وفي جوان 1864 اجتهد وزير الحرب الايطالي الجنرال دلا روفير ( Della Rovere ) في تهيئة المعدات اللازمة لشن حملة عسكرية على تونس . وسعيا وراء اعداد العدة لانزال قوات الغزو قد وجه لتونس بعثة استطلاعية متركبة من اربعة ضباط . ووصل قائد الهندسة العسكرية ريتشي ( Ricci ) الذي كان يرأس البعثة لميناء حلق الوادي يوم 13 جوان . وشرع بمجرد وصوله في دراسة وضعية المرسى والطرق الموصلة لتونس العاصمة وسطر خرائط وتصميمات توضح مواقع نزول القوات وتضبط مسيرة الجيوش وتموينها والمكان الذي ستعسكر فيه . وقد وقع اختياره على هضبة البليدير المطلّة على الحاضرة التونسية من الناحية الشمالية لتكون معسكرا لجيوش الغزو . وقال انه يكفي لنجاح هذه الحملة التي ستكون فرنسا ظهيرا لها ومشاركة فيها ان ترسل ايطاليا اربعة آلاف من جنودها على سبيل التقريب من مختلف الفصائل العسكرية منها سرية من رجال الهندسة الحربية .

هكذا كان رأي وزير الحرب الايطالي في ذلك العهد . اما الاميرال البيني فقد كان له رأي آخر اد كان يشترط لنجاح العملية تهيئة عشرة آلاف مقاتل على الاقل لا اربعة آلاف فقط لانه لم يكن يريد ان يقتصر على احتلال العاصمة التونسية وضواحيها فحسب بل كان يريد ايضا احتلال اهم المدن الممتدة على طول السواحل .

ولم يكن هذا السعي مجرد اقتراح بل انه دخل لحيز التنفيذ الفعلي ، ففي تورينو كانت التحضيرات تجري على قدم وساق لتنظيم الحملة العسكرية على تونس واعداد المعدات لها وتهيئة الفرق التي ستشارك فيها ، وقد جمع العتاد العسكري في مرسى جنوة

قصد ارساله لتونس ، ووقع تعيين الفيالق التي ستؤخذ منها جنود الغزو ، والاقاليم التي سترد منها ، ولم يقع اغفال اي شيء من لوازم القتال حتى المصالح الفرعية التابعة للجيش كمصالح الانتقال والتموين وحفظ الصحة والتمريض وغيرها قد قرىء حسابها وهيئت اسبابها . ووقع الاختيار على الجنرال لونقوني ( Longoni ) ليكون قائدا للحملة .

وفي مكاتب اركان الحرب كان القائمون عليها منهمكين في جمع كل الوثائق التي يمكن ان تفيد في هذا الموضوع . فمن ذلك انهم عثروا على تقرير يتضمن احصائيات عسكرية عن تونس يرجع تحريره لسنة 1828 وهو من تحرير قنصل ايطالي سابق بتونس يدعى الكونت قايتانو بالمادي بورقو فرانكو ( Gaetano Palma di Borgo-Franco ) وعثروا على خريطة للايالة التونسية وعلى تصميم لوضعية الحاضرة التونسية وكانوا يسألون الضباط والقناصل الذين سبق لهم ان سكنوا تونس ما يعلمونه عنها ويطلبون اليهم امدادهم بتقارير او بمعلومات مفيدة في شأنها .

كل هذه التحضيرات كانت تجري تحت طي الخفاء . ومع ذلك فقد افتضح امرها وتناولتها الصحافة وطفقت تنشر عنها معلومات هي في الغالب غير صحيحة . فمن ذلك ان جريدة «الاستقلال البلجيكي» قد اذاعت في يومي 13 و 14 جوان نبأ ورد لها من مراسلها بتورينو يفيد بإبحار الجنرال بلافيسيني ( Palla Vicini ) من مرسى جنوه على رأس كتيبتين من المشاة وسريتين من عساكر الطبجية . وقد وقع استجواب فيسكونتي فينوستا بمجلس الامة في خصوص هذه الانباء الرائجة حول تونس . وطلب النائب مورديني من الحكومة ان تقتصر على حماية رعاياها بتونس وان تمسك عن القيام بأي سعي عسكري ولو بالاشتراك مع غيرها من الدول لان مثل هذا السعي قد يحرك اطماع فرانسا ، وسأل هل في عزم الحكومة الايطالية في صورة ما اذا وجب القيام بسعي عسكري ان تعمل بمشاركة فرانسا وانكلترة معا او بمعية احدهما فقط . ولم يجد فيسكونتي فينوستا في نفسه من الحياء ما يمنعه من ان يكذب ما شاع وذاع وملأ الاسماع ، حيث خاطب مستجوبه بقوله : « ان الاستعدادات للحملة العسكرية على تونس لا توجد في الوقت الحاضر الا في مخيلة م. مورديني » . ولم يشأ ان يجيب عن السؤال المتعلق باتفاق ايطاليا مع فرانسا وحدها او مع فرانسا وانكلترة معا في صورة ما اذا ظهر من الضروري القيام بحملة عسكرية ضد تونس ، واقتصر على التأكيد بان الحكومة مقررّة العزم على حماية رعاياها وعلى المحافظة على استقلال تونس ازاء الباب العالي .

ومن قبل ان تنشر انباءُ الاستعدادات الطليانية عن طريق الصحف كانت الحكومات الاجنبية منتبهة اليها ومولية اياها اهتمامها ولطالما اتّصلت بمعلومات في شأنها من طرف اعوانها . فوُود مثلا قد افاد دولته في 25 ماي بانّ هناك عشرة آلاف من الجنود كانوا في ذلك التاريخ متجمّعين على سواحل صقلية بين باليرمو وتراباني . وظهر فيما بعد انّ هذا التّبأ غير صحيح حيث كذّبهُ السفير الانكليزي ايليو ( Elliot ) من تورينو تكذيبا قاطعا .

بيد انّ الوضع تطوّر في اواسط جوان . ففي ذلك التاريخ حصل اليقين لايليو كما لزميله الفرنسي البارون دي مالاري ( De Malaret ) بانّ الاستعدادات الطليانية لا مرأ فيها . وكيف يخامرها الشكّ في شأنها وقد تحدّثت عنها كلّ الصحف التي تصدر بتورينو وميلانو . واكّد دوبرفال وصول جيوش الغزو لمرسى جنوة ، واخبر عن المهمّة الاستطلاعية لبعثة ريتشي . وفي اثناء ذلك كان وود في منتهى الحيرة ، وكان يضرب اخماسه في اسداسه سعيا في الوصول الى حلّ يمكنه من انقاذ الباي واجتناب ايّ تدخّل اوروبي .

وفي 17 جوان قابل كلّ من قماروطا والاميرال البيني مصطفى خزنه دار وعرضا عليه رسميا امداده بفيلق عسكري من الجنود الايطاليين لقمع الثورة . بيد انّ خزنه دار لم يحفلّ بهذا العرض ولم يتحمّس له بالمرّة .

وانّما الدّولة التي تأثرت منه حقّا هي انكلترة التي بادر سفيرها بايطاليا في يومي 16 و 17 جوان بسؤال فيسكونتي فينوستا وزير الخارجية ومينغيتي ( Minghetti ) رئيس مجلس الوزراء عن المشاريع المنسوبة لايطاليا ، وكلاهما قد انكرا وجودها انكارا تامّا . لكن ذلك لم يقنع ايليو حيث راسل لورد روسيل بقوله : « انّ لي اسبابا كثيرة تحمّلني على الاعتقاد بانّ فكرة ابحار الجنود الايطالية من جنوة لتونس قد تقرّرت فعلا منذ بضعة ايام ولم يقع التخلّي عنها الاّ في آخر وقت اي عند ما اوشكت ان تدخل الحيّز التنفيذي » .

على انّ ايطاليا التي كانت دوما سياستها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة الامبراطورية الفرنسية لم يكن في استطاعها ان تجسر على التقدّم في خططها نحو تونس مثل هذه الخطوة الى الامام لو لم تكن واثقة من تأييد فرانسوا لها وموقنة من تنشيطها لمساعدتها .

وفعلًا فإنّ الشؤون التونسية قد وقع التعرّض لها اثناء المذاكرات الاولى التي جرت في فونتينبلو بين فرنسا وايطاليا في جوان 1864 فيما يخصّ مسألة رومة ، وافضت إلى إبرام اتفاقية سبتمبر . وقد افضى المركز ببتولي ( Pepoli ) الذي كان قد وجه لفرنسا في مهمة خاصة للتذكّر في هذا الشأن مع الامبراطور نابوليون الثالث ... افضى بيانات لمجلس الشيوخ الايطالي في ديسمبر 1880 مفادها انّ نابوليون اكّد له اثناء مقابلة خاصة دارت بينهما «بأنّه لا يرى مانعا ولا يعارض اصلاّ في ان تصير تونس ملكا من املاك ايطاليا وبانّ فرنسا لا يسعها الاّ ان ترى بعين الوثوق والاطمئنان قيام مستعمرة ايطالية في افريقيا » . وزاد الامبراطور على ذلك بان حرّر رسالة شخصية في هذا المعنى وجهها لوزارة تورينو .

بيد انّ نيقرا ( Nigra ) سفير ايطاليا ببّاريس لم يشأ ان يبوح بشيء عن المذاكرات التي دارت بين حكومة بلاده وبين امبراطور فرنسا في شأن تونس . وكان يقتصر دائما على الایماء لهذا الموضوع في ايجاز وتكتّم قائلا : « والباقي سيقوله لكم ويفيدكم به ببتولي » (وهو الذي كلّفته الحكومة الطليانية باجراء المذاكرات مع فرنسا في خصوص مسألة رومة) . وقد خلت المراسلات الرسمية سواء من الجانب الفرنسي او من الجانب الايطالي من التعرّض لهذا الموضوع الذي بقي تحت طيّ السرّ . بل انّ الدبلوماسية الفرنسية قد ظلت متمسكة طوال السنين الموالية بموقف الانكار القاطع ازاء ما شاع وذاع من انّ فرنسا عرضت على ايطاليا في سنة 1864 الاستيلاء على تونس .

على انّ مساعي نابوليون الثالث ومعرضاته الآنف ذكرها التي اقدم بها على اهداء ما لا يملك لم تصدر منه على وجه التفضّل التزيه الذي لم يكن يرجو من ورائه نفعا يعود على بلاده أوّلا وبالذات .

فمن ذلك أنّه كان يرى في هذا العرض وسيلة لاختماد لظى مسألة رومة بتحويل نظر ايطاليا نحو الطمع في التّراث الافريقي . وهي نفس الخطّة التي سلكها بعد مضىّ عامين عندما اثار مسألة البندقية ليسدل حجاب النسيان على مسألة رومة .

ومن الجائز ايضا ان يكون قد اراد استخلاص رضى الاوساط العسكرية الفرنسية باعتزامه تمديد الحدود الجزائرية الى مصبّ وادي مجردة .



الامر الذي يجعل من الميسور في نظره ادخال قاعدة بنزرت ، التي هي قاعدة طبيعية ، ضمن الممتلكات الفرنسية .

ولم ينفك وود الذي لم يكن يُعوّزه الاتصال بالمعلومات الصحيحة عن التشهير بالمطامع الفرنسية في الجهات الشمالية من القطر التونسي ، والتأكيد بان الفرنسيين يفكرون جدّيا في الاستيلاء عليها منتهزين فرصة تدخل ايطالي في تونس ويقابل من طرفهم بغضب الطرف عنه .

بيد انّ المسألة لم تتجاوز طور الاختمار ، ولم تسفر عن النتيجة التي كان يؤملها من فكروا فيها . ويبدو انّ الملك فيكتور عمانويل وكذلك وزيره مينقتي لم يستطيعا المعروضات . ذلك انّ رجوع رومة لحوزة ايطاليا كان أكثر أهمية في نظر الايطاليين من الاستيلاء على تونس . ولم تكن الظروف مواتية ايضا بما فيه الكفاية اذا علمنا الوضع السيء للغاية الذي كانت عليه المالية الطليانية . وحالة الاضطراب السائدة في جنوب شبه الجزيرة الايطالية بما كان يضطرّ قسما من الجيش للتفرغ لقمع الحرابة التي كانت ضاربة اطنابها حوالي نابولي . بحيث انّ ايطاليا لم يكن في مقدورها في ذلك الوقت ان تدخل بمفردها في مغامرة افريقية . وقصارى ما اتّصل به الكمندان ريتشي من التعليمات هو تهيئة المعدات اللازمة لحملة عسكرية . لكن بعد الحصول سلفا على موافقة الحكومة التونسية وعلى المشاركة العسكرية من طرف فرنسا على اقل تقدير .

الا انّ الباي لم يكن مستعدّا لالتماس ايّ تدخل اجنبي لا من طرف ايطاليا ولا من طرف فرنسا . ولم يكن دروين دولوي وكذلك البارون دي مالا ري موافقين على ان تقوم ايطاليا بتدخل عسكري في تونس . وكانت انكلترا على الاخص لا تخفي عزمها الشديد على معارضة ايّ سعي من هذا القبيل .

وقد علّق فيسكونتي فينوستا على المذاكرات التي دارت بين نابوليون الثالث وبين المركيز ببولي في شأن تونس بقوله : « لو كتب لبعض الكلمات التي تبودلت تحت اشجار حديقة فونتنبلو ان تخرج من حيّز القوة الى حيّز التطبيق اذن لَلَقِي تصريح الامبراطور الذي لم يكن يخلو من غموض معارضة شديدة من طرف وزرائه انفسهم لا سيّما من طرف دروين دولوي الحريص على التمسك بالتقاليد القديمة .



«على ان الظروف نفسها التي نحيها تكفي وحدها لان تجعل تلك التصريحات خالية من كل معنى ايجابي .

« ذلك اننا كنا نبحث هل في الامكان اغراء الامبراطور بالدخول في حلف بين فرنسا وبين انكلتره تغض به قضية الدانمارك ، وقد يفضي هذا الحلف ايضا لتحرير اقليم البندقية . واذا لم يكتب النجاح لاي سعي من هذا القبيل كنا نود ان نبرم مع الامبراطور اتفاقا حاسما وبعيد المرمى فيما يخص مسألة رومة . وبالجملة فاما الحرب مع النمسا او اتفاقية سبتنبر . والذي يلوح لي انه من العسير ان يروج في الاذهان اقدام الحكومة الطليانية على اختيار هذا الوقت بالذات للتنازل عما ترغب فيه رغبة شديدة من استرداد البندقية او رومة والبحث عن عوض لهما في القارة الافريقية » .

على ان معارضة انكلتره وكذلك معارضة الدبلوماسية الرسمية الفرنسية قد احبطتا بسهولة فكرة الحملة العسكرية التي دارت في وقت من الاوقات في مخيلة الحكومة الطليانية . ففي 23 جوان 1864 اكّد فيسكونتي فينوستا للمكثف بشؤون السفارة الفرنسية بايطاليا بأن حكومته لا تضرر القيام بأي سعي يرمي للاستيلاء على تونس .

وقد اجابه دروين دولوي محذرا اياه بقوله : « نحن لا نرى بعين الغبطة او الغيرة امتداد العلائق الطليانية وانتشار النفوذ الايطالي بتونس . بيد انه من واجب وزارة تورينو ان تهتم بالتعرف على العراقيل التي يمكن ان تضعها دول اخرى في طريق هذا التوسع اذا اكتسى شكلا مفاجئا لافتا للنظر وداعيا للتملل والتساؤل .

« اما من جانبنا فاننا لا نرى مانعا بل انه يهمننا كثيرا ان نتفق مع ايطاليا على نشر الحضارة وتنمية التجارة في تلك الرقعة من الارض . ولهذا فانني اسجل بمزيد السرور ما ابداه لي م. فيسكونتي فينوستا من التطمينات » .

ومن شاء ان يعرف موقف وزارة الشؤون الخارجية الانكليزية في هذا الصدد فليرجع لما تكرر ان طالبت به الحكومة الطليانية من امدادها بايضاحات في شأن الاستعدادات العسكرية التي كانت تجري بمرسى جنوة .

ولم ييأس فيسكونتي فينوستا من اعادة الكرة مستفسرا حكومة الامبراطور عن السياسة التي عليه ان يسلكها في صورة ما اذا التمس الباي نزول القوات الاروبية بتونس لاعانتته على قمع الثورة .

ولم يحتج الوزير الايطالي لجواب عن هذا السؤال لانّ خبر استسلام الثوار قد شاع في اثناء ذلك . وسرعان ما أُذِنَ للبعثة الايطالية التي يرأسها الكومندان ريتشي بالعودة لاطاليا ، ورجع القنصل قمباروطا لسكونه القديم ، واخذ دوبوفال يبدى تدمره من كون صروف الدهر اضطرته للانضمام على كره منه للشقّ الانكليزي .

## ٤ - انتهاء الثورة

لقد بدأت الجهود التي بذلها خزنة دار للفت في ساعد الثورة تؤتي ثمارها وأعانه على النجاح ما اعترى المتمردين من الملل ، لا سيما وان حركتهم لم تكن منذ بدايتها موحدة ولا منظمة تنظيميا محكما . فما ان حل الصيف حتى اخذ عقدهم في الانتشار ، وكثرت المنافسات الفرعية بينهم ، وتعددت غارات القبائل بعضها على بعض وانهكت قواهم المعارك التي كانوا قد خاضوا غمارها ، وزاد في فشلهم انتشار نأب المذاكرات التي فتحت مع حكومة باردو ، وكانت قبيلتا جلاص والهمامة في طالعة من القى السلاح من القبائل الثائرة وتبعهما قسم من قبيلة دريد . وانتهاز المستسلمون هذه الفرصة لاشفاء ما في صدورهم من غل نحو المنافسين لهم من جيرانهم . فمن ذلك ان جماعة من جلاص قد بطش بها في اوائل جويلية عرش اولاد سعيد عندما كانت بصدد الاغارة على عرش ضعيف موال لهم فاذا بعرش جلاص ينقض بقضه وقضيضه على اولاد سعيد ويهزمهم شر هزيمة لم تبق فيهم ولم تدر ، فما كان من عروش المثلث والسواسي وبني زيد الا ان جمعوا خمسة آلاف من الخيالة للأخذ بثار اولاد سعيد والانتقام من جماعة جلاص وانصارهم من الهمامة . وكان اهل المثلث من جهتهم مستعدين لاعلان الطاعة للباي على امل ان ينالوا جزاء استسلامهم ما يرغبون فيه من نهب مدينة صفاقس التي هي على مقربة منهم ، فيعيشون فيها فسادا بدون ان يخشوا عقابا .

وقد كتب اسبينا من سوسة لبوفال في 12 جويلية 1864 ما مفاده : « ان سكان المدن خصوصا الذين ينتمون منهم للطبقة البورجوازية قد بلغ بهم الضجر من الوضع المضطرب مبلغا عظيما واثموا من استمراره ولا يلبثون ان يطلبوا تدخل الباي لراحتهم مما يكابدونه من عناء .

وكتب فنوكو من المنستير لبوفال ايضا في 9 جويلية 1864 ما مؤداه : « ان العربان لا يستقرون على حال ، وما زالوا على عادتهم في السطو على مواشي القرى المجاورة لهم .

وهذا ما يزيد في سخط البلديين هنا على سلوكهم ويشدد النكير عليهم . فلو انّ الباي يأتي ومعه محلته اذن لقابلوه بالترحاب ولاذعنوا اليه مخلصين ولا يبعد ان ينضموا اليه لمعاقبة العربان .

## ( ا ) خضوع الثوار

بعد مذاكرات مع زعماء العربان الثائرين بجهة القيروان سعى خزنة دار لدى الباي في اتخاذ عدة تدابير تهدف لاعادة الامن لنصابه ، وقد املى الثوار انفسهم هذه التدابير وهي : اعلان عفو عام يشمل بدون احتراز كل من شارك في العصيان . خفض اداء العشر لنصف مقداره . تسمية عمال من اهالي البلاد على رأس الاعمال عوض المماليك . ابطال العمل بالدستور والغاء المحاكم التي انتصبت في عام 1861 الغاء نهائيا .

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الباي تعلن عن هذه التدابير كانت في الوقت نفسه تسعى من طرف خفي في تنظيم كتائب الجيش . بيد انّ قدماء العساكر ابوا أن يلبوا الدعوة التي وجهت اليهم الا لقاء اجور يتقاضونها . والمجنّدون الجدد كانوا يختفون او يلوذون بالفرار مدجّجين بأسلحتهم . فلم يكن من الممكن التحصيل على شيء ذي بال من الساحل الذي كان يمدّ الدولة بالعدد الاوفر من الحصّة العسكرية . وكاد العسكر النظامي ان يصبح في طيّ العدم . والالايان الثالث والرابع قد فرّ جنودهما عن بكرة ابيهم . حسبما عرّف به الكمندان ريتشي ولم يبق بالالاي الثاني الا زهاء المائة جندي وبالالاي الاول الا نحو الالف وبالالاي السادس والسابع الا قرابة السبعمئة وكانت فلول وحدتين عسكريتين آخرين لا تتجاوز 50 خيالا وثلاثمئة من عساكر الطبّجية (14) .

وفي أواخر جوان استطاعت الحكومة ان تجمع زهاء الاربعة آلاف جندي معظمهم من غير العسكر النظامي وعززتهم بمجموعة من المدافع وجعلت على رأسهم الجنرال اسماعيل السنّي (15) .

بيد انّ المحلّة التي نيط بعهدتها زجر الثوار في الشمال الغربي قد ذهبت كأمس الدابر من جرّاء الفرار .

وقد اشار لذلك دوبرفال في رسالة وجهها لدروين دولوي في 23 جويلية 1864 قائلا :  
« انّ المحلّة لم تستطع ان تجتاز من المسافة اكثر من ثلاثة عشر ميلا غربي الحاضرة  
وقد هبط عددها من 4000 الى 2000 اذا اعتبرنا في هذا العدد سائقي العربات . ولم تعد  
تصلح في حالتها الحاضرة لان تكون تهديدا يتخشاها كائن من كان . بل هي اقرب ما  
تكون الى سفارة وجهها الباي لعموم الاهالي ومهمتها الاغراء والاقناع . »

بيد انّ اسماعيل السني استطاع ان يتقدّم متوانيا في السير حتى وصل لضاحية باجة  
التي القى فيها رحاله في اواسط جويلية وشرع في التذاكر مع الثوار الذين خفّوا للقائه .  
وشاع اذذاك الخبر في العاصمة ان المحلّة قد ولّت الادبار لا تلوي على شيء وانّ فرسان  
ابن غذاهم يلاحقونها وينهبون ما تقع عليه ايديهم ممّا تحويه قوافلها . وقد طار دوبرفال  
فرحا بهذه الانباء ولم يتمالك ان كشف لوزيره النقاب في 23 جويلية 1864 عن كنه  
العلائق التي تربطه بزعيم الثوار .

غير انّ علي بن غذاهم وقد لاح له انّ نجمه آذن بالافول لم يرفض الامان الذي  
عرض عليه ، ولم يحصر اهتمامه الاّ في جنبي عدّة منافع له ولدويه لِقَاء رجوعه لحضيرة  
الطّاعة ، ففي يوم 26 جويلية 1864 حضر اربعمائة من المشايخ والاعيان لتقديم فُرُوض  
الطّاعة باسم اربعة عشر عرشا من عروش الشمال الغربي مشترطين فقط خفض المجبى  
لعشرة ريبالات وحط النصف من اداء العشر . وطلب ابن غذاهم لنفسه ضيعة واسعة  
تسمّى هنشير الروحية ولاخيه عبد النبيّ الولاية على عمل ماجر ولاتباعه تسميتهم بصفة  
مشايخ على رأس عدّة عروش ، وقد صادق الباي على هذا الاتفاق ولم يرّ ابن غذاهم  
للقيام بواجب الشكر على هذه النعمة خيرا من ان يسلم لخزنه دار المكاتب التي كان  
قد اتّصل بها من دو بوفال .

وقد بادر الياس مُصلّتي باعلام قنصل فرانساً رسميا في 28 جويلية بان اربعة عشر  
عرشا قد جنحت للسلم وانّ علي بن غذاهم قد انقلب الى اهله في ماجر . بيد انّ دوبرفال  
لم يشأ ان يصدّق هذه الانباء وما زال متشبّثا بخيط من الامل في نجاح الثورة اوهى من  
بيت العنكبوت فلقد كتب لدروين دولوي في 20 اوت 1864 ما نصه : « .... ومهما  
يكسن الامر فانّ الثورة ما زالت باعتراف الجميع في عنفوانها بل انّ صفوفها قد ازدادت

توحيّدا والتحاماً ، وإنّ ابن غداهم الذي تتهمته حكومة باردو ببيع ذمته — وهو امر لا نصدّقه — ما زال على رأس الثوّار او استردّ زعامته عليهم والدليل على ذلك هو أنّه يهتم في هذه الآونة بعقد اجتماع في القيروان لانظر فيما يعود بالصّلاح على من انظره .

وكان زميلاه الانكليزي والايطالي ريشار وود وبيّنا اكثراً منه اذعانا للواقع الذي ليس له من دافع حيث أنّهما لم يتردّدا في اعلام حكومتيهما في 29 جويلية بأنّ « ثورة العربان في تونس يمكن اعتبارها في حكم المنتهية » .

ولم يقنع خزنة دار بهذه النتيجة بل كان همّه استئصال شافة العصيان في كافّة الجهات التي ذرّ فيها قرنه . ولهذا الغرض سعى في جمع محلّة جديدة توجه للسّاحل وتكون مهمّتها ارجاع نفوذ الباي في تلكم الجهات . بيد انّ قدماء العساكر الذين اريد تجنيدهم من جديد قد تجمهروا في تونس معلّنين غضبهم . فاضطرت الحكومة لتجنيد جماعة من الرّعاع من العاصمة وضواحيها اطلق عليهم خطأ لقب عسكر رواوة وكان سكان العاصمة يحافون بطشهم ويتوقعون كلّ شرّ من عنف سلوكهم . وقد حصل دوبوفال من الباي على ان تبقى المحلّة خارج العاصمة في انتظار الادن لها بالرحيل وكانت متركبة من 2600 رجل تساندتهم ثمانية مدافع وعلى رأسها احمد زروق وهو صنيعة خزنة دار . فاخذت تسير في بطء وتؤاذه منذ اوائل سبتمبر ووجهتها مدينة سوسة . حتى انها قضت في قطع المسافة التي تفصل بين هرقله وحمام الانف قرابة الشهر وهي لا تزيد عن التسعين ميلاً . ولم تضطرّ اثناء سيرها للقتال ، بيد ان اقتراب المحلّة من مواقع الاضطراب في السّاحل لم ينزل السكينة في قلوب المتمردين . بل يبدو انّ قدومها قد زاد الضغائن والخزازات التي تغلي مراحلها في الصّدور تاجّحاً وضراماً . واشتدّت وطأة العنف المتبادل بين اهل القرى الساحلية . ولما علم اهل مساكن بتنظيم محلّة معدّة لاختضاع السّاحل سارعوا الى اغراء اهل القرى التي حولهم بركوب متن العصيان والانضمام اليهم . واغلقت سوسة في وجوههم ابوابها واضطرت في 24 جويلية حين اشتدّ عليها الحصار لان تدفع عنها هجوم المساكنية باطلاق النار عليهم بواسطة البنادق والمدافع . وكان المهاجمون يعمدون اسدّ الحناية التي تجلب الماء لسوسة ويطلقون النار في كلّ ليلة على الاسوار . ومن حين الى آخر تصوّب نحوهم طلقة مدفعية فتبدّد جموعهم . ولم يمنع تطويق مدينة سوسة بعض سكانها من الخروج لقضاء مثاربهم

مغامرين بانفسهم عند اختراقهم الحصار المضروب عليهم . ودام الحال على هذا المنوال خمسة عشر يوما اصاب الجانبين في خاتمتهما الملل من متاعه هذه الحرب الدائرة رحاها في نطاق ضيق . ونشبت بين الباغين من اهل القرى الساحلية الخلافات واشتدّ بينهم التشاجر والخصام ولم تتوحد صفوفهم من جديد الاّ عند شعورهم بالتهديد الذى ينتظرهم من قدوم المحلة .

وانتهز عرش جلاص العتيد والمنتمى للحزب الحسيني بعد اعلان خضوعه للباي فرصة هذا الخصام ليجتاح القرى الموالية لمساكن واحدة بعد اخرى . واستنجدت هذه القرى قصد الانتقام لنفسها وردّ العوادي عنها بعرض المثاليث للتنكيل بأهل القلعة الكبرى الذين أبوا الانطمام للثورة (16) .

والكي يحمي رروق القلعة الكبرى من عدوان المغيرين عليها اتّجه بمحلتة صوب الجنوب فخرج من هرقله في 5 اكتوبر 1864 التي لبث فيها اسبوعا واصطدم في اليوم الموالي بجماعة من القلعة الصغرى فهزمهم بدون عناء وولّوا هاربين وهو من ورائهم يلاحقهم حتى وصلوا لقريتهم وما ان دخلوها حتى وقعوا في قبضة الاسرهم وبقية المتمردين . واباح احمد رروق قرية القلعة الصغرى للنهب بعد ان افتكها عنوة . ومع ان شقّ العصاة المناصر لتلك القرية كان يعدّ 5000 مقاتل ولديه بعض قطع من المدفعية فانه لم يتدخل في القتال ولم يشأ ان يجربّ حظّه في النزال . وما ذلك الاّ لانّ اهل مساكن قد انثنوا بسرعة نحو قريتهم التي ظنّوها مهدّدة وفضّأوا حمايتها على نصرة الموالين لهم من جيرانهم . ومن الغد اقبل الجميع زرافات ووجدانا طالبين الامان (17) .

واقترنت بمساكن معظم قرى الساحل التي أتى مشائخها واعيانها طائعين ومقدّمين شواهد خضوعهم للباي ورافعين صنّاجق زواياهم توثيقا لعهدهم . وامكن لاحمد زروق ان يدخل سوسة بعد ذلك دخول الغزاة الفاتحين على رأس جنوده وهو يجرّ وراءه أسراه الذين كانوا مكبّلين في السلاسل والاغلال . ثم من بعد ذلك جاب كامل المنطقة الساحلية . وكلّما حلّ بمجتمع من المجتمعات البشرية تقدّمت اليه وفود السكّان لطلب الامان بعد ان يسلموه ما عندهم من اسلحة وعتاد . واذا كانت الثورة قد انهارت دفعة واحدة كأن لم تغن بالامس فانّ الزّجر الذي عقبها كان اطول منها مدى واشدّ هولاً .

وقبل ان يحدث الاصطدام من حول القلعة الصغرى بخمسة عشر يوما اقلعت الاساطيل الاروبية من ميناء حلق الوادي باتفاق بينها . لكن وجب قضاء اربعة اسابيع في المذاكرات للوصول لهذه النتيجة .

ذلك انه منذ شهر اوت كان ريشار وود باتفاق مع اميرال الاسطول الانكليزي يلحّ على حيدر افندي بمغادرة المياه التونسية والعودة الى القسطنطينية ومستنده في هذا الطلب هو انه لا مطعم لنا في ابتعاد الاسطولين الفرنسي واليطياني عن تونس ما دام الاتراك لم يبرحوها . وبما انّ مذاكرات المبعوث العثماني مع الحكومة التونسية قد انتهت فلم تبق فائدة في بقائه بتونس بل بالعكس انّ بقاءه تتوقّع منه محذورات كثيرة . واجتهد الاميرال ايلفرتون في التدخل لدى الباي ولدى زميله الفرنسي والايطالي للحصول على انسحاب كلّ السفن الرّاسية في المياه التونسية بشرف . وتوقّف حيدر افندي في الاستجابة حتى يراجع حكومته . وفي 7 سبتمبر 1864 اعلم المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الحكومة العثمانية رئيس الوزارة الفرنسية انّ الباب العالي يفكّر في استدعاء مبعوثه لانتفاء مهمّته . ووجب بعد ذلك مراعاة الشعور القومي وقواعد التبجيل الدبلوماسية للدّول المعنيّة بالامر لا سيّما وانّ الحكومة الفرنسية ابت ان توافق على انسحاب الاساطيل الاروبية الاّ بعد رحيل مبعوث الباب العالي وابعار الفرقاطتين العثمانيتين .

وفعلا فقد كان حيدر افندي اوّل من غادر المياه الاقليمية التونسية في 23 سبتمبر على متن الفرقاطة العثمانية واقتفى اثره الاسطولان الفرنسي والايطالي بعد مضي عشرين دقيقة على موعد ارتحاله وفق برنامج مضبوط حرّر باتفاق بين الاميرالين وبين السّلط التّركية . ولم تشارك القوّة البحرية الانكليزية في الاتفاق على هذا الرحيل لانه لم يبق منها بتونس الاّ سفينتان . وترك الاميرال الفرنسي بميناء تونس فرقاطة وسفينة انذار لضرورة الخدمة . كما ترك الاميرال الايطالي كروية وسفينة انذار ملقية مراسيها بميناء سوسة . وبقيت مع السفينتين الانكليزيتين الباخرة « روفانج » التي لقيادة الاميرال ايلفرتون وكروية وفي 29 سبتمبر بارحت الباخرة « روفانج » ميناء تونس للقيام بجولة عبر المياه الاقليمية التونسية ومنها قصدت جزيرة مالطة .



## ب) حملة الزجر

لقد استغرق ارجاع الهدوء لنصابه في الايالة كامل فصل الخريف وجانباً من شتاء سنة 1865 — 1864 . وفي ديسمبر خرجت محلة من تونس تحت قيادة باي المحال علي باي وبها 4000 رجل للأخذ بناصر محلة الجنرال رستم التي حفت بها المتاعب حوالي مدينة الكاف من جراء نكث ابن غذاهم لعهدده واستثنافه القتال اثناء فصل الخريف حيث جمع اربعة آلاف من انصاره وحمل بهم على العروش المناهضة له والتي ابت الا ان تواصل ما اعتادته من شن الغارات على جيرانها والسطو على مواشيهم ومكاسبهم ولم تشأ أن تقبل توسطه بالصلح بينها حتى اضطر للهجوم بانصاره من اولاد ماجر على قبائل جلاص التي استنجدت في الحال بحكومة باردو لحمايتها .

وبالرغم من الامان الذي منحه الباي لسائر العصاة فان احدهم وهو ابن دحر قد سلمه احد مشايخ الزوايا بتوزر للباي (18) . فأوتى به لباردو والقى به في سجن مضيق وهو حي كميّت بعد ان فرش للعصاة التي ناله منها الف ضربة ونساء القصر ينظرون اليه من شرفاتهم ويظهرن الشماتة به .

وفي اوائل جانفي دارت معركة على مقربة من تبسة بين جموع علي بن غذاهم وبين المحلّتين اللتين تمّ الاتصال بينهما وهما محلة علي باي ومحلة الجنرال رستم وتعزّزت صفوفهما بعدة فرسان من جلاص فكانت الدائرة في هذه المعركة على علي بن غذاهم وجموعه ، وقد التجأ هو وطائفة من شيعته لبلاد الجزائر التي دخلوها آمنين حيث اذنت لهم السلّط الفرنسية بالاقامة فيها بينما قد صدّت جيوش الجنرال رستم عن الدخول للتراب الجزائري عندما همّت بملاحقة الهاربين من الثوار .

وفرضت الاقامة باذن من المارشال دي ماك ماهون على علي بن غذاهم واخيه عبد النبي وعائلاتهم اولا بقسنطينة ثم بقبيلة اولاد عبد النور التي لبثوا فيها حتى سنة 1866 (19) .

وفي الوقت الذي كان فيه رستم يتابع عملياته العسكرية في غربي القطر التونسي ويواصل فرض المغارم ومصادرة المكاسب والحكم بالاعدام على من يسميهم بالعصاة

كان زروق منكبا على فرض كابُوسٍ من الزّجر على الساحل بلغ من الشدّة والعنف والفظاعة ما ابقى ذكره حية في الاذهان حتّى بعد ان مرّت على تلك الكارثة الجلتى اكثر من خمس وثلاثين سنة حسبما اشار لذلك بول دي كروكى (20) في الدّراسة التي كتبها عن الازمة الاقتصادية في الساحل في سنة 1897 .

وكانت العلة الطاهرية للأرهاق المسلّط على السّاحل هي السعي في استخلاص الضرائب التي امتنع من دفعها السكّان اثناء الثورة وما يتبع ذلك من خطايا ومغارم للقيام بنفقات المحلّة التي حلت بين اطهرهم لارجاعهم لجادّة الطّاعة فزادتهم نكالا على نكال وانتزّت منهم ما تركه لهم النّهب الذي كان مسلّطا عليهم من اهل الحرابة من ابناء قومهم « وقد رجعت حكومة الباي بسرعة فيما كانت وعدت به من اعلان الامان الذي قالت انه ستطوى به صفحة الماضي بما فيه . وعادت الى استعمال الشدّة المتمثلة في السلاسل والاعلال وفي التعذيب بجميع انواعه للحصول من ولايات الساحل التونسي على ضرائب وادحة هي بمثابة العرامات التي يفرضها في الحروب الغالب على المغلوب » (21) .

وجاء في رسالة وجهها قنيكو من المنستير لذي بوفال ما نصّه : « انّ واجبي يفرض عليّ ان احبطكم علما بالعطاسة المنافية لكلّ مبادئ الانسانية التي يستعملها الجنرال زروق في تطبيق الاوامر الصادرة له من الباي . فهو يعتمد لتجريد الاهالي ممّا يملكون وللتنكيل بالشيوخ والعجّز وبالنساء اللاتي لم يشاركن في الثورة اصلاّ ويغتصب منهم الخطايا التي يفرضها عليهم بعد ان يدخلهم لغيابات السّجون ويضع في ارجلهم الاغلال ويرهق اجسادهم بضرب العصيّ ويستعمل معهم ضروبا من العنف منافية لابسط القواعد الشرعية ولا عهد لنا بمثلها في قوانين الحقّ العام المعمول بها في بلداننا . ومن جملة وسائل الشدّة التي يستعملها يجدر بي ان اشير لمصادرة المكاسب والتعذيب الذي يصل لحدّ الموت او السقوط البدني وانتهاك حرمة المنازل ... واخيرا الاعتداء على عفاف النساء بمراى ومسمع من آبائهن او ازواجهن المصقّدين في الاغلال ... » .

وفي مارس 1865 قدّر اسبينا ما اغتصبته الحكومة من السّاحل اثناء المدّة التي بين اكتوبر 1864 وجانفي 1865 بثلاثة وعشرين مليونا من الريالات . هذا بصرف النظر عن زهاء الخمسة ملايين من الريالات التي استحلّها اعوان الدّولة لانفسهم .

وفي 26 مارس وجّه اسبينا لقنصل فرانساً قائمة في الضرائب التي دفعتها اعمال الساحل الثلاثة اثناء تلك الفترة .

واذُ طهر لاحمد زرّوق ان البلاد قد افقرت ونضبت مواردها وبانت عاجزة عن الوفاء بما يطلب منها من فادح الاداء . « ومن اسرف في الحل حلب الدّماء » . لجأ الى وسيلة اخرى رآها انجع من كلّ الوسائل وادعى لتمكينه ممّا يشاء الحصول عليه . فاتفق مع السماسرة اليهود القاطنين بالمدن على ان يقرضوا المطلوبين بالمغارم من اهل السّاحل ما هم في حاجة اليه من الاموال مقابل فائض سنوي قدره 40 في المائة . وتولّى هو ربط العلاقة بين اولئك المطلوبين وبين السماسرة المتحدّث عنهم .

ويستفاد من دراسة حرّرها نواتميليو وبعث بها الى دارو في 8 مارس 1870 تحت عنوان « كشف عن الربا اليهودي بالسّاحل » ما نصّه : « ان الدّيار اليهودية التي تولّت اقراض اهل القرى بالسّاحل التونسي قد كانت تعمل باتفاق مع الجنرال زرّوق الذي لم يكن يهتمّ الاّ الحصول على مبلغ العرامة الحربية التي يقرضها تعسّفاً منه ويقدرها بمحض ارادته . وكان العدول يكتبون كلّ ما يمليه عليهم المقرضون بدون حضور المطلوبين او ضمّانهم وبدون ان يعلم هؤلاء ما حمّل عليهم من المعارم . حتّى اذا حسبوا بعد وفائهم بالقدر المطلوب من امثالهم انّ الطلب قد ارتفع عنهم . جوبهوا بالمقرضين وبايديهم الحجج العادلة التي حرّرت في مغيبهم وليس لهم علم بمحتواها وطولبوا بدفع ما هو مضمّن بها ممّا هو محمول على قراهم ويلزمهم دفعه عملاً بقانون التضامن في الاداء مع الحيار في الطلب الى ان تنفذ كلّ مواردهم ويصبح الموسر والمعسر في المصيبة سواء .

ويعمد ايضاً اولئك المقرضون باتفاق مع السّلط المحلية التي كانوا يلقون منها كل مجاملة وكلّ تأييد الى حجز صادات المدينين وضرب العقلة على مكاسبهم والمطالبة بسجن المتباطئين منهم في الخلاص . وكلّما ارتفعت اصوات هؤلاء المساكين بالتدمّر والشكوى اسكتها الجنرال زرّوق بالضغط عليها وعمد الى خنقها في مهدها .

وقد استشهد تقرير مسؤرخ في عام 1870 وجهه محمد خزنة دار الذي خلف احمد زرّوق على رأس عمل سوسة والمنستير بعدّة امثلة تصور فداحة العمليات التي قام بها

المرابون بقرى الساحل . فمن ذلك مثلا ان قرية بومرداس من عمل المنستير التي لم تكن تضم من المطلوبين بالمجبي في عام 1863 الا 68 نفرا قد فرضت عليها غرامة حربية قدرها مائة الف ريال . وقد استطاع بعض الاعيان ان يدفعوا في الحال ما وظّف عليهم . اما مناب الباقيين وقدره 60000 ريال فقد سبقه جمع من اليهود المرابين مقابل رهن املاك اهل القرية . ولم يمض عامان على تاريخ دفع الستين الف ريال حتى كان يونس ومن معه من المرابين قد ابتزوا من مدينتهم 234000 ريال بعنوان راس مال وفوائض . هذا بصرف النظر عما نال بعض الموسرين الذين دفعوا ما عليهم مسبقا من صنوف الارهاق التي منها الزّج بهم في غيابات السّجون في بعض الاحيان .

ومما لا ريب فيه ان الربا اليهودي قد زاد الساحل خرابا على خراب . وتسبّب في نقل ملكية عدّة زياتين لايدي الدّائنين . بحيث انه ليصحّ القول بانّ الازمة هي التي حققت ثراء المرابين بسوسة والمنستير والمهدية . ومصائب قوم عند قوم فوائد . فمن ذلك ان اسحاق يونس وصهره يوسف ليفي (22) اللذين يتناقل عنهما الناس انهما من شركاء الجنرال زرّوق في الاثم قد اصبحا اهمّ الملاك العقاريين بسوسة ، وكانا يحتكران ايضا تصدير الزيت بالتواطىء مع السّلط المحليّة وقد تسبّب احتكارهم هذا في افلاس التجار الاروبيين الذين كانوا يعيشون من عمليات التصدير .

ومن صفاقس كانت تأتي انباء مماثلة لما تقدّم . وقد قدّر جان ماتيني جملة ما فرض على المدن من الاداء بـ 4686000 ريال . هذا بصرف النظر عما حمل على اهلها من الديون الفاحشة . وقد جوزي احمد زرّوق على نجاحه . هذا النجاح الفاضح في المهمّة التي نيّطت بعهدته بتسميته في فيفري 1865 عاملا على سوسة والمنستير .

وبالرغم من الامان الذي أعطي لعموم السّكان فانّ الزّجر لم ينقطع ولم يخب أواره . يدلّ على ذلك انّ الجنرال رستم لم يكفه الوان العذاب التي سلّطها على الناس في الجهة التي كان مسيطرا عليها بل قد زاد على ذلك بان وجهه في شهر افريل 1865 لباردو 250 او 300 من المشايخ وفي اعناقهم السلاسل وفور وصولهم فرشوا للعصا ونساء الحريم ينظرن اليهم من شرفات القصر . وتلقاء فضاءة هذا السلوك الوحشي لم يسع قنصل فرانسا الا ان يرفع احتجاجا صارما لدى خزنة دار كان من أثره صدور الوعد بالكفّ عن العودة اليه .

## ج، مهمة خير الدين

كان رحيل الاساطيل الاروبية وانتهاء الثورة من جملة الاسباب التي عملت على توطيد نفوذ وود في البلاط التونسي . واصبح مصطفى خزنه دار منذ ذلك العهد مواليا للسياسة الانكليزية ومصغيا للنصائح التي كان يسديها اليه ممثلها بتونس (23) . فمن ذلك انه سعى لدى الباى في ارسال الجنرال خير الدين في سفارة لاسطنبول بدعوى شكر السلطان عبد العزيز في الظاهر على ما بذله من مساعٍ حميدة اثناء الثورة التونسية . وفي الواقع ان المهمة الحقيقية التي سيعهد لخير الدين بالقيام بها هي ابرام اتفاق يضبط علائق الباى بالباب العالي وتمكينه من حق التعاقد مع الدول الاجنبية .

وبمجرد ما سمع دوبرفال هذا النبأ خفّ مسرعا لباردو وكانت علائم الغضب بادية عليه واغلظ في مخاطبة الباى وهدّده بالحيلولة دون سفر مبعوثه ولو باستعمال القوة . ويستفاد مما بعث به قماروطا لحكومته : « ان سلوك دوبرفال ازاء الباى كان ينمّ عن استعلاء لا مبرّر له وعن عجرفة بالغة فقد بها امتلاك اعصابه حتى انه رفض مصافحة اليد التي مدّها له الباى وخرج من لدنه وهو يبدي حركات بعيدة كل البعد عما يجب للمقام من الاحترام .

وفي 12 نوفمبر 1864 ابرق دوبرفال لباريس بما نصّه : « اشعرني الباى في هذا الصباح ان خير الدين سيسافر يوم 17 للقسطنطينية ومهمته شكر السلطان على ارساله لحيدر افندي . فطلبت من سمو الباى بالحاح وعلى وجه الفضل ان يرجى السفر ولو لبضعة ايام حتى يتم لي اعلام سعادتك بهذا النبأ . فكان جوابه الرفض البات بدون تعليل وبدون ادنى ملاطفة .

بيد انني لن اترك الباخرة التونسية تبحر قبل ان اتصل بتعليماتكم . واعرفكم ان هذه المناورة قد حيكت خيوطها من زمان . واعتبر هذه المهمة اخطر علينا من مهمة حيدر افندي لان خير الدين سيرجع بعد ان يكون قد وضع الايالة التونسية تحت السيادة العثمانية بدون ان يتفطن له احد » .

وعوض ان ترجىء حكومة باردو السفر قد بادرت الى تعجيل مواعده فامتطى خير الدين متن الباخرة « البشير » يوم 14 نوفمبر . وفي اليوم نفسه وجّه قائد الفرقاطة الفرنسية

« لنفنسييل » التي كانت ملقية مراسيها بميناء حلق الوادي احد الضباط التابعين له بعد ان اتصل من دوبوفال بنبا اعتزام خير الدين السفر للاستانة وتقابل الضابط الفرنسي مع هذا الاخير على متن السفينة « البشير » وسعى في استدراجه للعدول عن هذا السفر . فما كان جواب خير الدين الا ان قال له بغاية اللطف ان التعليمات التي لديه لا يمكن الرجوع فيها بحال ولا سبيل لصدّه عن تنفيذها الا استعمال القوة معه .

وعندما ابحرت الباخرة « البشير » على الساعة الثامنة من مساء يوم 14 نوفمبر كانت الفرقاطة « لنفنسييل » تغلي مراجلها البخارية وعلى متنها م. مولان وهو قنصل متربّص متلمذ لمسيو دوبوفال... ويقول قائد السفينة انني لم أجد وقتا كافيا لانزال مولان للبر... وكان بإمكانني ان اعتبر عند سفر الباخرة « البشير » بالرغم من الانذار الذي صدر لها ان مهمتي قد انتهت . لكن إزاء الالحاح عليّ من م. مولان اعتزمت الابحار واقتفاء اثر « البشير » . ولما ابصرت الباخرة التونسية قد سلكت الطريق الضيق والمحفوف بالخطر الذي بين جزيرة زمبّرة وبين البرّ عدت الى مرساي (24) . على انني بذلت كلّ ما هو ممكن للاحتجاج قولاً وفعلاً على سفر المبعوث التونسي ولم اتوقف الا في الوقت الذي لم يعد يجدي فيه الاحتجاج ويبتدىء فيه استعمال العنف .

على انني لم أكن واثقا من قدرتي على تنفيذ ما دعاني اليوم دوبوفال وهو اخذ السفينة « البشير » من تلابيها وجرّها الى خارج المياه الساحلية التونسية والوصول بها الى احدى المراسي الفرنسية . وانني لست آسفا على ما لم أحاوله وعلى عدم نجاحي في معامرة لم اكن راضيا عنها .

ولم يكن بيد قنصل فرنسا اذن للقيام بهذا السعي . بل هو قد اقدم عليه من عندياته . ويصفه سفير فرنسا بتركيا في رسالة بعث بها لحكومته بانّه « سعي طائش ذاك الذي كان يراد منه القبض في عرض البحر على المبعوث التونسي في سفارة رسمية وان ما فعله قنصلنا بعيد كلّ البعد عن افعال العقلاء » .

وهذا ما جعل الوزارة الفرنسية تقابله بالاستنكار . ولم يُجد تأييد مدام كورنو لدوبوفال الذي وقع استدعاؤه لباريس في 3 جانفي 1865 بالاحاح من خزنه دار ومن الانكليز . وتلك كانت خاتمة حياته الدبلوماسية ونهاية سياسة شخصية ومضطربة كانت

تستحقّ ان يكون عقابها اشدّ حزمًا والبلخ ايلاما . وقد عيّن دُروين دولوي خلفا على رأس القنصلية دوشان دو بلكور الذي التحق بمنصبه في 5 جانفي 1865 . وبعد مضيّ شهرين على هذا التاريخ قرّرت الحكومة الطليانية هي ايضا نقله قنصلها قمبروطا من تونس الى ليون وعيّنّت خلفا له لويجي بينا قنصلها بعاصمة الجزائر الذي تقلّب في عدّة مناصب قنصلية بالشرق . ولعلّ للتشكيات التي صدرت من التجار الايطاليين بقنصلهم صلة بهذه النقلة . فهم ينسبون له العجز وعدم اغتنام فرصة وجود الاسطول الطلياني بالمياه التونسية للسّعي في فضّ نوازلهم مع الباي .

ولم ير قمبروطا بدّا تلقاء العتاب الشديد الذي صدر له من حكومته من تقديم استقالته التي لم تقبل منه . واستمرّ الانتقاد على سلوكه قائما في الصحافة الطليانية طيلة اشهر عديدة حتى اضطرّت الحكومة الايطالية ازاء التذمّر الذي ما انفكّت تردّده جاليتها بتونس من سلوك القنصل لابداله بغيره . وكان خلفه لويجي بينا الذي وصل لتونس في اوائل افريل 1865 خامس قنصل ايطالي يحلّ بتونس منذ قيام الوحدة الايطالية اي في ظرف خمسة اعوام .

## 5 - عوْدة النفسِ والفرنسيّ

اقتبل خير الدّين عند وصوله للاستانة بمنتهى التّبجيل والتّقدير . بيد انّ الاوساط الرسمية التركية كانت تؤكّد انّ مهمّته في تركيا لا تخرج عن دائرة المجاملة التقليدية . فهو مكلف بان يقدّم فروض الشكر للسلطان من اجل العون المالي الذي تفضّل به اثناء الثورة . ولم يكن سفير فرانسّا ليصدّق هذه التأكيدات التي لم ترج عليه . فقد كتب لدروين دولوي ما نصّه : « انّ الاغلب على الظنّ هو انّ مبعوث الباي سيحتفل به وسيلقى من الباب العالي مزيد الحضوة والالتفات ... ولن يفوت خير الدّين ان يقول للوزراء الذين سيجتمع بهم انّ باشا تونس هو من اخلص اتباع جلالة السلطان وانه يلتمس منه التأييد والمساندة لردّ غائلة الحكومة الفرنسية . بينما هو لن يتردّد في التصريح اليّ عند ما تتاح له زيارتي - اذا أطمأن انه في مأمن من التورط - بانّ مولاه في حاجة لكلّ رعاية من طرفنا ولكلّ عطف من جانبنا ليتسنّى له الوقوف في وجه محاولات التسيطر المتوقعة من قبل الباب العالي وليستطيع المحافظة على استقلاله . وتلك هي في الغالب الاعم الخطة التي يسلكها مبعوثو باي تونس عند حلولهم بالقسطنطينية .

وقد سار دروين دولوي على منوال سفيره في الحكم على تلك السفارة قائلا في حقّها انها مكدّرة وغير مناسبة . بل يمكن ان تنقلب خطرا على « الحالة الراهنة » التي نريد المحافظة عليها في الايالة . ولهذا فهي تتطلب منكم يا سعادة المركيز ان ترقبوها بيقظة خاصة » .

وبسط المركيز دوموستيي لوزير الخارجية التركية علي باشا تخوفات فرانسّا من مهمّة خير الدّين قائلا له : « ان سياسة فرانسّا ازاء تونس بسيطة للغاية ... فنحن لا نرغب في ان يكون الباب العالي جارا لنا بالنسبة للجزائر » .



واذ قد عبّر له علي باشا عن رغبته الصّادقة في عدم تغيير الوضع الذي عليه الايالة فقد كان جواب دروين دولوي الذي اتّصل به المركيز دوموستيي اثر هذه المحادثة انه : « يسجل عزم السلطان على استبقاء » الحالة الراهنة « بتونس بدون تغيير وهذا هو الشرط الاساسي للحفاظ على علائقنا الطيبة مع الباب العالي . بقيت — والحق يقال — ضرورة الاتفاق على ضبط مدلول كلمة » الحالة الراهنة « التي ما زالت تختلف في شأنها التّأويل »

ففي 15 ديسمبر 1865 سلّم السفير البريطاني بباريس على الطريق الرّسمي مذكرة بنيت على اساس اتفاق ابرم بين تركيا وبين باي تونس وتعرّضت المذكرة للتعليمات التي زوّد بها الباي مبعوثه خير الدّين . وقد ظهر لخزّنه دار ان يطلع عليها ريشار وود الذي بادر باحالتها على لندرة . وبهذا » الاسلوب الغريب « اي الاسلوب الملتوي ظهر للحكومة التونسية التي قطعت علائقها عمليا مع دوفوفال ان تُحيط الحكومة الفرنسية خبرا بنواياها .

وكانت شروط الاتفاق هي الآتي بيانها :

1 — يبقى حقّ تولّي الامارة في العائلة الحسينية متداولاً بين افرادها بطريق الارث كابرا عن كابرا .

2 — يكون للباي حقّ ممارسة سلطته في الشؤون الدّاخلية للايالة التي يديرها وفق قوانين تأسيسية وادارية .

3 — وبناء على ذلك يكون له الحقّ في تسمية مأمورين مدنيين وضباط عسكريين لجيشي البرّ والبحر الى رتبة فريق .

4 — يكون للباي حقّ استبقاء علائق له مع الخارج .

5 — للباي حقّ ابرام المعاهدات العامّة والاتفاقات التجارية وعقود الملاحة مثلما جرى بذلك العمل فيما مضى بيد انّ كلّ المعاهدات او الاتفاقات او غيرها من المواثيق التي قد تنال من سلامة السلطنة بصفة عامّة كالمحالفات الدّفاعية او الهجومية وكالاتفاقات المفضية للتنازل عن قسم من التراب او لضبط الحدود لا يمكن ان تعتبر ماضية وقابلة للتنفيذ بدون ان يصادق السلطان عليها .

6 — عندما يولّى باي جديد يطلب من السلطان ان يتفضّل باقرار ولايته ويجاب لطلبه كما كان الشان فيما مضى .

7 — يكون للباي الخيار في الذهاب لسطنبول او في عدم الذهاب . لكن كلّما تهيّأ له الذهاب يقبل بمظاهر التشريفات اللائقة برتبة الامراء الذين تلقّوا امارتهم بالوراثة .

8 — ابطلت الهدايا المعتاد تقديمها في مثل هذه المناسبات وعوّضت بمساهمة سنوية قدرها.... (كذا) تدفع لدار الصناعة السلطانية بعنوان اعانة للذبّ عن حوزة الاقطار المنضوية تحت لواء السلطنة العثمانية .

9 — يعترف الباب العالي كالماضي بالراية الخاصة للايالة التونسية .

10 — يفوّض جلاله السلطان للباي حقّ تقليد النياشين المدنية والعسكرية .

11 — تضرب السكّة باسم السلطان .

12 — يكون الدّعاء في الخطب الجُمعية للسلطان .

هذا الغرض الاساسي من سفارة خير الدّين لتركيا . فهو قد كلّف بان يحصل على اعتراف تركيا بالحريّات التي تتصرّف فيها الايالة ، وبان يظفر بضمان السلطان في بقاء الحكم الذاتي قائما في البلاد داخل إطار السلطنة العثمانية .

وتسويةً للنقط التي بقيت محلّ نزاع اثناء المذاكرات التي دارت مع حيدر افندي قد عرض الباي جملة من الحلول رآها كفيلة بتذليل الصعوبات ، منها انّ اللائحة الاصلية التي دار من حولها النقاش كانت تقتضي وجوب ذهاب الباي بنفسه للأستانة عندما يبايع بتونس للحصول على فرمان الولاية . وقد عوّض هذا الوجوب بالخيار . كما انّ عبارة الضريبة المفروضة على الايالة لفائدة السلطنة قد عوضت بمساهمة عسكرية . وجعل الفصل الخامس فارقا بين المعاهدات التجارية التي بقيت كالماضي من متعلّقات الحكومة التونسية وبين المعاهدات ذات الصبغة العامّة التي تبقى من خصائص السّيادة التي يتصرّف فيها السلطان وحده .

وكان دروين دولوي قد سجّل فيما سبق على وزير الخارجية الانكليزية لسورد روسيل تصريحاته المتعلّقة بالمحافظة على « الحالة الراهنة » بالايالة وقال انه موافق عليها .

لكن في 29 ديسمبر قد احاط هذا الاخير سفير فرنسا علما بان « لائحة الاتفاق بين تونس وتركيا قد اعتبرتها حكومة الملكة غير خارجة عما هو مألوف ومتعارف من العلائق بين الباى وبين الباب العالي حسبما قرّر ذلك العرف الجارى والمعمول به منذ القدم . وبموجب ذلك فهو يأذن لممثل انكلترا باسطنبول بان يعرف من يهتمهم الامر بان هذا المشروع قد حظي بموافقة وزارة لندرة » .

وقد اثار فهم مداول عبارة « الحالة الراهية » على هذه الصورة احتجاج وزارة فرنسا . حيث بادر دروين دولوي باعلام كل من السفيرين الفرنسيين بلندرة واسطنبول بمعارضة حكومة الامبراطور لذلك الفهم . واشعر الحكومة التركية بانه يرى ان العمل باللائحة التي حبّستها انكلترا يعتبر انتهاكا صريحا لحرمة الالتزامات التي كرّر علي باشا اخيرا عزمه على التقيد بها وسجلتها عليه الحكومة الفرنسية اثر سعي رسمي قامت به لديه . كما كلّف سفير فرنسا بلندرة البرنس دولاتور دوفيرني بان يحتج في هذا المعنى لدى لورد روسيل .

وقد بقيت ايطاليا لحدّ تلك الساعة بمعزل عن المشاركة في هذه المذاكرات . وصرّح الجنرال لامارمورا على معنى الاستهزاء بان وزارة تورينو لم تتصل باي بيان رسمي في هذا الشأن لا من الباب العالي ولا من حكومة الباى .

وهذا لم يمنع دروين دولوي من ان يطلب في 20 ديسمبر من المكلف بالشؤون الفرنسية بتورينو البارون دومالارى ان يجسّ نبض الحكومة الطليانية للتعرف على استعداداتها في هذا الموضوع . وقد عبّر لامارمورا عن رغبته في استبقاء « الحالة الراهنة » في الايالة التونسية . واكد انه ستوجه تعليمات في هذا الصدد لقنصل ايطاليا بتونس ليكون عمله على مقتضاها وباتفاق مع الحكومة الفرنسية . وصدر الاذن للقنصلين الفرنسي والايطالي بان يقوموا بسعي موحد بينهما لدى الباى لاستفساره عن كنه المساعي التي كلّف من يقوم بها باسمه لدى القسطنطينية .

بحيث ان الحكومة الطليانية كانت مؤيدة لفرنسا في هذه الخصومة من اجل تونس . وبدون ان يكون لها مبدأ سياسي واضح ومضبوط في القضية ، فالذي كان يبدو منها انها تساند النظرية الفرنسية الحريضة على ان تكون تونس مستقلة عن الباب العالي على خلاف النظرية الانكليزية التي تعتبر الايالة التونسية ما زالت ولاية تابعة للسلطنة العثمانية .

ومهما يكن الامر فانّ الموقف الحازم الذي وقفته حكومة الامبراطور حيال القضية التونسية قد كان له اثره حيث حمل الحكومة الانكليزية على مراجعة سياستها . وقد احاط المكلف بالشؤون الطليانية بلندرة حكومته بهذا التحوّل في السياسة الانكليزية كما كاتب دروين دولوي في هذا المعنى المركيز دوموستيني ذاكر له : « انّ الحكومة الانكليزية التي تطوّح بها المسير الى ابعد غاياته او على الاقلّ تقدّمت اكثر من اللازم في هذه القضية.... قد رجعت على اعتقابها واصبحت تسعى في جعل نظرياتها ومسااعيها مطابقة لنظريات ومسااعي الدولة العثمانية » .

وفعلًا فانّ لورد روسيل عدل عن تأييد اللائحة التي حضرها وود لدى حكومة اسطنبول . واذ بلغه انّ هذا الاخير اخذ على عاتقه توجيه رسالة للباي في 25 جانفي 1865 في تحريضه على الثبات في موقفه والمثابرة على سياسته كان جواب الوزارة الخارجية الانكليزية عن هذا السعي ان قابله بالاستنكار الاتم باعتبار كونه يعارض مبدأ المحافظة على « الحالة الراهنة » التونسية .

هذا وقد ترتّب على هذا التحوّل الذي طرأ على السياسة البريطانية تحوّل ايضا فيما كانت تعتزم تركيا ابداءه نحو تونس . فالسلطان قد عدل عن اصدار فرمان الذي ذهب لالتماسه خير الدين . ولم يحمل مبعوث الباي معه عند رجوعه لتونس في جانفي 1865 الا مجرد مکتوب حرّره الصدر الاعظم في 20 ديسمبر 1864 وتضمّن « تأكيد العمل بالامتيازات القديمة المحوّلة للايالة وفق الشروط التي اشتملت عليها المذكرة التي اطلعت فرانساً على فحواها . وقد تعرّض المکتوب الوزيري للأسس التي بني عليها الاتفاق القاضي بضبط العلاقات بين الباب العالي وبين حكومة الايالة . وهذه اول مرة يعترف فيها وزير تركي بصفة رسمية بالوضع الخاص الذي عليه باي تونس » .

ومن جهة اخرى فانّ عدول السلطان عن اصدار فرمان خاص للباي يعتبر امساكا منه عن مضايقة الدبلوماسية الاروبية ورغبة منه في عدم احراجها بقبول المطامح السلطانية على علاقتها . اذ ليس للمکتوب الوزيري من الشأن ما للفرمان السلطاني . ولهذا تجاهلته كل من فرانساً وإيطاليا . واعتبرت أنّ الوضع الدولي للايالة لم يطرأ عليه اي تغيير وكان مبدأ « الحالة الراهنة » ما رال قائما فيها على النحو الذي شرّحته فرانساً وضبطت مدلوله المرار العديدة .

ومما لا ريب فيه انّ الاخفاق الجزئي الذي اسفرت عنه مهمة خير الدين قد كان فوزا دبلوماسيا لفرانسا . وقد شعر الباي نفسه بذلك . فما أن اتى ربيع سنة 1865 حتى استأنف علاقته ومساعدته لدى الحكومة الامبراطورية على اساس من المجاملة بعد بها العهد في باردو منذ بضعة اعوام . وفي افريل ارسل الجنرال خير الدين في مهمة لباريس . وفي ماي قدم الامير الطيب باي وهو شقيق الباي ليسلم على نابليون الثالث اثناء رحلته للجزائر .

بيد انّ قنصل انكلترة ما زال معتمدا كالماضي واكثر من الماضي على حسن استعداد الوزير الاكبر التونسي نحوه . واستجابة لطلبه قد سعى لدى لورد روسيل تحت طي الخفاء التام في منحه الحماية الانكليزية . وقد ظفر مصطفى خزنة دار مع بقائه وزيرا تونس بالحماية الاجنبية التي كان قد التمسها بدون جدوى من فرانسا قبل ذلك التاريخ بخمسة عشر عاما . ولم ينل ما ناله محمود بن عياد الذي احرز على الحماية الفرنسية بمجرد استقراره بباريس في سنة 1852 . ولم يكف تقلص ظلّ دوفال عن تونس لكى يسي الورير الاكبر التونسي الضغط الذي سلطته قنصلية فرانسا بتونس على الباي قصد الحصول على عزله . ولعلّ لحزنة دار اسبابا قد تكون صحيحة تحمله على الاعتقاد بان الفرنسيين ما زالوا يكتنون له العداوة والبغضاء . ففي جويلية 1865 قد وقع تحت يده على حين غفلة مكتوب وجهه ممثل مصالح الباي بعناية الفرنسي الليتمرو (25) . الى دوشان دو بلكور عارضا فيه على قنصل فرانسا ان يسعى في اثارة القبائل المتاخمة للحدود الجزائرية ضدّ خزنة دار وبذلك تتسكن الحكومة الفرنسية من وسيلة تستند عليها لمطالبة الباي بعزل وزيره .

وهذا ما جعل خزنة دار دائما على حذر من فرانسا ومؤيدا بدون احتراز لسياسة وود . ولم يفقد تأثيره الواسع على الباي . واذا كان لم ينجح في حمل الباي على ارجاع العمل بعهد الامان المعلن عنه في سنة 1861 فقد استطاع على الاقلّ التحلّص من اشدّ خصومه واقصائهم واحدا بعد واحد . ففي اوت 1865 انطلقت شرارة ثورة صغيرة بحلق الوادي من نوع ثورات السرايات فاستغلّتها خزنة دار ليضع في اهمّ مراكز النّفوذ اخلص اشياعه اليه في ذلك العهد . فتولّى صهره الجنرال رستم وزارة الداخلية واصبح الجنرال زروق عامل سوسة وزيرا للحربية وانتقل محمد خزنة دار من وزارة الحرب لوزارة البحرية وسمّي حميدة ابن عياد عاملا على طبرقة . وسعى في عزل بعض الموظفين او في الزّج بهم في السجن .

واضطرب الجنرال حسين للتنازل عن رئاسة المجلس البلدي بالحاضرة . وكانت الجفوة التي نالت خير الدين اخف وطأة مما نالت غيره . ذلك بان صهر الوزير الاكبر قد أصبح عمله مقصورا على القيام بمهمّات في الخارج منها ما هو اختياري ومنها ما هو اضطراري ولم تبق له ادنى مشاركة في حكم البلاد منذ ثلاث سنين . حتى انه أصبح خائفا على سلامته وعلى سلامة مكاسبه واخذ يفكر في بيع ما يملكه من ضيعات ليتسنى له الاستقرار نهائيا بالحارج .

وما من شك في ان سياسة التقرب الى تركيا التي سعى اليها وود وحرص عليها منذ قرابة العشر سنين قد باءت بالفشل في اسطنبول ازاء المعارضة الصريحة التي قابلتها بها الحكومة الفرنسية .

وهذا ما ادركه خزنة دار وحمله على محاولة سياسة اخرى عليها يكون لها من النجاح اكثر مما كان للسياسة التي قبلها . وهذه السياسة تتمثل في تدويل الايالة التونسية تحت ضمان الدول الكبرى . وقد تمطّن قنصل فرانس لهذا السعي الجديد فاحتج منذ شهر جوان 1865 على ضروب التأييد والمناصرة التي طفر بها الباي في هذا الصدد من ابدن بعض القصصيات (26) داكرا في احتجاجه : « انهم يريدون ان يحلّوا الحماية الجماعية لكافة الدول الاروبية محل الحماية المنمردة التي ما انفكت فرانسا تمارسها وتتولاها في تونس » .

وقد اعاد دوشان دوبلكور الكرة في شهر سبتمبر لمعالجة هذا الموضوع وارداد تبسّطا فيه بواسطة مدكرة خصّصها لبحث سياسة الحكومة التونسية وذكر ان هذا المشروع يحقق احلام الباي ويدغدع كبرياءه ويحرك في الآن نفسه اطماع من حوله من الممالك . فالامير يغتم بدور شك ما يصو اليه من الاعتراف به ملكا مستقلا وبذلك ينجو في آن واحد من السيطرة التركية ومن التهديد الفرنسي المسلط عليه . وقد يتاح لمستشاري الباي واهل بطانته ان يظفروا بما كان يحلم به بعضهم من تعيينهم في مناصب وزراء متوّضين في الخارج . بحيث ان السياسة الجديدة التونسية كانت تحمل بين طياتها خطرا كبيرا يهدّد المصالح الفرنسية . لانه كان يبدو ان حظّها من النجاح لدى الحكومات الاروبية هو اوفر بكثير مما كانت تلقاه سياسة التقرب الى تركيا التي كان يشيد بها ويدعو اليها دائما كل من خير الدين وحسين . وكانت في موضوع الحال

وبالنسبة للظروف هي السياسة الوحيدة التي من شأنها ان تحقق الاستقلال الحقيقي للولاية التونسية . فلا عجب اذن ان يهتز لها دوشان دوبريكور ويقرأ لها الف حساب .

وقد فاتح الوزير الاكبر في شأن هذه السياسة الجديدة قنصل ايطاليا قمبروطا في فيفري 1865 وسافر خلفه بينا لفلورنسا في جويلية من السنة نفسها محملاً ببيانات قال عنها انها « مهمة جداً » عن السياسة التونسية . وارسل الجنرال رستم وزير الداخلية في الوقت نفسه لفلورنسا في مهمة تتعلق بفتح مذاكرات للحصول على موافقة الحكومة الطليانية على تعيين وزير مفوض تونسي يكون مقامه بتلك المدينة وشاع الحبر يومئذ ان المرشح لذلك المنصب هو السكونت رافو . وكان مرلاتو قنصل النمسا وهر من اصدقاء وود موافقاً على هذه المساعي . وبدون ان يأخذ وود على عاتقه التعهد بأي شيء قد صرح منذ شهر فيفري 1865 بان الباى يرغب في اعتراف الدول بحياد تونس في صورة نشوب حرب لا تكون طرفاً فيها . وفي الآن نفسه لم يزل خزنه دار يمانع في اعطاء موافقته الرسمية على التصريحات التي افضى بها دروين دولوي مرتين الاولى في 19 والثانية في 26 افريل 1865 والتي اعترف فيها باستقلال الملاد التونسية . وكان دوشان دوبريكور قد كلّف بأن يطلع الباى على الرسالة المؤرخة في 26 افريل التي وردت عليه من وزير الخارجية الفرنسيه والتي صمّنها تعليقاته على المکتوب الوزيري الآنف ذكره . وقد جاء فيها « ان كل ما يميز اصاله استقلال حكومة من الحكومات قد اعترف به الصّدر الاعظم لتونس واثبت وجوده بالاستناد على السنن المتبعة منذ القدم . امّا علائق الباى مع جلالة السلطان فهي مجرد علائق دات صبغه دينية محضة اى متصلة بما للسلطان من سلطة روحية » . وقد عبّر خزنه دار شمهيا عن رضاه بهذا التأويل لكنّه اصرّ على الامتناع من التعبير عن رأيه كتابة حسبما كان يؤمّل منه .

وعندما نشرت وجهة النظر الفرنسية في شأن المسألة التونسية بالجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ جوان 1865 لم يكن حظّها من القبول العائني من طرف تونس اوفر ممّا منيت به المساعي السابقة . حيث استمرت الحكومة التونسية على الامتناع في بيان موقفها في هذا الموضوع بواسطة تصريح رسمي .

وكان لقنصل فرانساً موجبات اخرى للتذمّر من سلوك الوزير الاكبر التونسي . فمن ذلك ان كل القضايا التي تهمّ رعايا فرنسيين كانت معطلة في باردو بدون ان

يلتفت اليها احد . ويدعي خزنة دار ان هذه المماطلة سببها نضوب موارد المالية . بيد ان الصعوبات التي يشكوها من الوجهة المالية لم تمنعه من قبول مصالحته بمقدار باهظ جداً لفض مسألة الديون المحمولة على عاتق البايات وهي مسألة يطول شرحها وفيها ما لا يقبله العقل . وما ذلك الا لان مشروع المصالحة قد قدم له من طرف وود وبيننا باسم غرماء من اليهود الانكليز والايطاليين .

واستؤنفت الاشتباكات حول الحدود بحدثة اشد من ذي قبل والتهمت الحرائق التي اضرمت نارها القبائل التونسية في شهر جويلية 1865 وحده خمسا وعشرين غابة من غابات مقاطعة قسنطينة . بدون ان تقوم السلط التونسية باي سعي ولا حتى بمحاولة سعي لاتقاء هذه الاضرار او لمعاقبة مرتكبيها على الاقل . وكان كاهية الكاف سي صالح بن محمد معروفا باحساساته العدائية نحو فرانس وينسب اليه تعمّد اثاره الشعب على مقربة من الحدود لحاجة في نفسه . وسعى عامل طبرقة الجديد حميدة بن عياد من جهته وهو من المحتمين بالرعوية الانكليزية في ان يؤسس بصورة علنية شركة اسبانية احررت في شهر جويلية 1865 ولمدة اثني عشر عاما على حق استغلال العابات والمناجم بجهة طرقة المتاخمة للحدود الجزائرية .

وبلغ ايضا اعلم دوشان دوبلكور ان بعض الجزائريين المحتمين بفرانسا قد فرضت عليهم اتاوات غير قانونية . وان آخرين امثالهم قد اهيئوا وفرشوا للعصا باذن من اعوان الباي بالرغم من احتجاجهم ومن الادلاء بصفتهم . وحصل قنصل ايطاليا بسهولة من الباي في جويلية واوت 1865 على تعويضات وعلى وعد منه بمعاقبة بعض الراعايا التونسيين الذين اعتدوا بالعنف على صيادين ايطاليين ببنزرت وبسواحل الوطن القبلي . ولم ينجح قنصل فرانس في الحصول من خزنة دار على اي تعويض عن اعتداءات كان ضحاياها رعايا من الفرنسيين وكانت افدح بكثير مما حصل للايطاليين بحيث أن سوء استعداد الوزير الاكبر نحو فرانس كان واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار . وهل يحتاج النهار الى دليل . ولكي يوضع حد لسياسة وخز الابر التي كانت تسلكها الحكومة التونسية ازاء فرانس وازاء ممثليها تونس ، ولكي يقطع دابر ما كانت تقصده وتسعى اليه من تدويل المسألة التونسية . ولكي يرجع النفوذ الفرنسي بباردو لما كان عليه قد صحّ عزم حكومة الامبراطور على ان تضرب ضربة حاسمة تعيد الامور لنصابها وترجع العقول النائية للجدادة .



فمنذ شهر جوان 1865 سعى دورين دولوي لدى حكومتني فلورنسا وفيانا لمعرفة وجهات نظرهما حول القضية التونسية . واتصل من البارون دومالاري بمعلومات مطمئة عن استعدادات الجنرال لامارمورا التي قيل عنها انها ميالة للمسالمة . وصرح وزير الخارجية النمساوية الكونت منسدورف بويي من جهته بان سياسته ليست معارضة لسياسة فرانس بتونس . واعلن استنكاره للدسائس المنسوبة لمرلاتو واكد ان هذا الاخير سيتصل بتعليمات تأمره بتغيير سلوكه .

وفي سبتمبر دار نقاش حول المسائل التونسية في احدى جلسات مجلس الوزراء بفرانسا تحت رئاسة الامبراطور . ولما استشير والي الجزائر الماريشال دوماك ماهون في هذا الموضوع كان الرأي الذي ابداه يتمثل في ارسال حملة عسكرية تصل الى العاصمة التونسية . وقد تم برنامجا مفصلا في خصوص خطط سير تلك الحملة وما يلزمها من تنظيم واعداد . بيد ان هذا البرنامج كان يتجاوز بكثير نوايا الحكومة . فاقترحت الوزارة على توجيه بلاغ اخير للباي على يد مبعوث خاص هو البارون سيّار على ان يؤيده عند الاقتضاء عرض عسكري فرنسي على الحدود . وفي صورة اخفاق هذا السعي يؤذن للجيش الفرنسي بان تقتحم الحدود التونسية وتحتل الجهات المحيطة بالكاف .

وصل البارون سيّار لخلق الوادي في 19 سبتمبر على ظهر الباخرة « ليكليور » بعد ان مرّ في طريقه على عاصمة الجزائر ليتفاهم مع الماريشال دوماك ماهون ولتتفق معه على خطط العمل . وفي 24 سبتمبر تقابل مع الباي وطلب اليه ان يقدم ترضيات لفرانسا في مقابلة الاضرار الحاصلة للغابات الجزائرية بسبب الحرائق ولجبر ما حلّ بالجالية الفرنسية من الاستخفاف وما لحق الجزائريين المحتمين بفرانسا من اعتداءات بالضرب ونحوه واعطى للحكومة التونسية اربعا وعشرين ساعة لتعرف بجوابها كما اشترط عزل عمّال وكواهي تونس والكاف وقلبيبة والزام الوزير الاكبر بتأدية زيارة رسمية لقنصلية فرانسا للاعتذار عن كل هذه الفعّال .

وقد ابرق لورد روسيل الذي احاطته فرانسا علما بسعيها للقنصل وود داعيا اياه بان ينصح الباي بقبول الطلبات الفرنسية . ويبدو ان هذا التدخل من انكلترة هو الذي حمل الباي على التنازل بسهولة واستولى الذّعر على خزنه دار فاستجاب بدون مناقشة لكل ما طلبه البارون سيّار . واكتفى المبعوث الفرنسي في آخر الامر بالحصول على

عزل كاهية الكاف سي صالح بن محمد ورئيس المجلس البلدي بالحاضرة سي ايوب (27) والوعد بالحصول على غرامة قدرها 400000 فرنك لجبر الخسائر التي لحقت الفرنسيين اثناء الثورة وعلى عدة منع اخرى لمائدة الجزائريين الذين وقع الاعتداء عليهم . وعلى تعهد صريح من الباي بمعاملة الجزائريين المحتمين بفرانسا نفس المعاملة التي يحظى بها الفرنسيون انفسهم .

بيد ان مهمة سيار كان لها مرمى سياسي ادعى للأعتبار واحق بلفت الانظار . ومثلما فهمه وود فان طلب تعويض الضرر لم يكن الا تعلقة تخصي وراءها ما هو اهم . ذلك ان البارون سيار قد اتى ليرفع صوته عاليا ولينسّ العافلين من حاشية الباي ان الحكومة الفرنسية لا يمكن لها ان تسمح بان تعامل باستحفاف . وحسب عبارة المبعوث الفرنسي نفسه : « لا يمكن ان تكون في تونس سياسة اخرى ونفوذ آخر غير سياسة ونفوذ فرانسا » .

وقد شاءت الحكومة الفرنسية ان تشفع الفور الديبلوماسي الذي ظفرت به في اسطنبول اثناء شهر جانفي 1865 نارحاع منزلتها في باردو لما كانت عليه . وكما حل همّها ان تعيد لاقصلية الفرنسية الخطوة التي كانت تتمتع بها في مجالس شوري الباي قبل ان تفقدها اياها الهفوات والتطّعات التي ارتكبتها ليون روش ودوبوفال .

لقد كان الانذار صارما . وكان له أثره في الآذان والاذهان التي تلقته . بدليل ان الدسائس التونسية مع الخارج قد كفت . ولم نعد نسمع طيلة عدة سنين نادى سعي يرمي الى التقارب مع تركيا . وقر كذلك مشروع تدويل الايالة .

وإذا كان وود قد احتفظ بمركزه القديم بصفته مستشارا وصديقا لخرنه دار فان قنصل فرانسا اصبح شخصية مسموعة الكلمة في تونس وتعامل بمنتهى التقدير والرعاية . ولم يكن شيء يبت فيه باردو بدون ان يستشار في شأنه ممثل فرانسا . وغدت العلائق بين القنصلية الفرنسية وبين الوزير الاكبر مرضية ان لم نقل ودادية . وكان هذا الاخير يتظاهر في كل مناسبة بمنح الاولوية لفرانسا على سائر الدول الاجنبية ويخصّص لمصالحها معاملة ممتازة . وتلك سياسة يشير بها على كل حال الرشد وحسن التبصر لان الضائقات المالية التي كانت تتحبط فيها الحكومة التونسية من شأنها ان تجعلها في كل يوم اكثر من سابقه تحت رحمة اصحاب بنوك باريس .

## التعليق

- ( 1 ) بالاصل المنقول عنه ورد بدل حموده اسم حسونه ولعله وهم او تحريف ، فانه لم يول في هذه المدة احد ولايه العهد يعرف بهذا الاسم
- ( 2 ) قد اطلب بروداى في بيان ما كان يمار به الفصل الفرنسى في علائقه مع الحكومة البوسنيه من علقته ونهوض
- ( 3 ) نقل عنه المصري في كتابه « الثورة البوسنية في عام 1864 » قوله « انى لما كتب في باريس كتب افكر مثل تفكيركم ، اما في بوسن فان رايي قد تغير تماما وليس ما اراه محض خيال ، ذلك انى لم اسمع قولا غير الذى اعلنت به الورير بواسطة رساله مؤرخه بتاريخ هذا اليوم ، وتصلكم نسخة منها صحته هذا
- ان الذين يحكمون البلاد البوسنيه لا يحاور عددهم المحسين ، قد رفعوا من حالة العبد الى اعلى مقام وبالوا اوفر الخطوط ولكي يستقى السائى الوارث دائما بين هذا العدد من السادة بعد من القبه والاخرى الى سبق البعض منهم ، وقد استطاعوا ان يشدوا وثاقه بواسطة دسوس كفل الحماية لهم دون سواهم ، وامروا مكره بما هموا له من حسن الشهوات التى انعمس فيها للدفاع ، وهذا سىء يؤسف له ، لان الماطر اليه منهم يشعر نادى ، دى ندى ، يعطف عليه ، وبان ومجاهد اجل من وجوه كل المالك وما من شك في انه لو شاء ان يحلص من سطرهم اذن لافعلوا عليه وادافوه وبان امره
- ( 4 ) وهذا نص جواب الورير الاكبر البوسنى عن نسخة الفصل الفرنسى « اما بعد فانه يلعبا مكنونكم ، وما جردتم لنا منه مما طهر لكم من البصحة فما وقع من الرياده في الاعانة علمناه ، وعلى حضرة مولانا العلنه عرضناه ، وان شاء الله لا يقع ما يوهمهموه من التحيز ودمم »
- ( 5 ) ان ما به الحاجة من المكوث الموجه من دوروب دولوى للفصل الفرنسى في 23 ديسمبر 1863 بمثل بالخصوص في قوله له « اذا كان من واحسا الخرض على الا يمس حقوى مواطسنا في البلاد البوسنية باى ادى فان اللغاه تعرض علنا ان يعنى بمرول عن التدخل في كل ما بهم الاداره الداخليه للبلاد ، ان ليس لنا اى حق بحول لنا هذا التدخل اللهم الا اذا سبب مصالح مواطسنا بصفه خاصه
- لا حرم ان الفصليه العامة يمكن لها حسب الظروف ان تبنى بعض الصفائح الممنه ، بعد ان ذلك سعى ان تكون منها بمريد الخدى وبدون ان تعار مسئوليتها ومسؤوليه حكومة الامبراطور فلو ان حرسدار استشارك في شأن التوقيع المرمع تبوطفه على المحنى لكان في امكانك ان تسقط عليه الموانع التى بحول في بطرك دون تطبيق ذلك التوقيع بعد انى كتب افصل الا يصدر المادره منك في تقديم ما عنك من الملاحظات ، وعلى كل حال كتب اتمنى الا يكون ذلك منك في صوره خطاب مكتوب ولا يحفى عليك ان المساعى التى من هذا الفصل - ولو لم يخرج عن الصغه « النسخه بالرسمة » تكون في الغالب غير حاله من المحدورات ، ولهذا فانى اوصيك بان لا تقدم عليها في المسجل الا في صوره ما اذا كان تدخلك له ما سره بصفه معموله »
- ( 6 ) حان مناسبى كان يعاطى الجاره على دعمه مراسلى بمرسلنا وكتاب له علائق ونفقه مع الفائل بدخل الملكة ، وهو ناشط للعامة وسديد الفصليه بروسطان ، وعمل كثيرا في سبل التعجيل باحلال فرنسا لبوسن
- ( 7 ) بعد ان هذا الاحمر لم يعنا بهذا القرار ، وعلى بوسن الى يوم 20 حويله 1864 في انتظار تعليمات ورير الحرب الفرنسى
- ( 8 ) كلف القائد بسيم عند ذهابه لباريس بجمه رسميه وهى محاوله اسرام فرص جديد لفائده الاياله البوسنيه ، وكان ذلك بعد ان احد بنده سراه من مصطفى حرسدار في انسات صحه حساباته فصا وصرفا بعد ان القائد بسيم قد كان ممسا العرم على عدم الرجوع لبوسن ، واحاطت لنفسه بان حمل معه حاجبا من الملفات المتنيه لبورطه ولبورطه عدده سركا ، له في انهاب اموال الدوله وهذه الملفات هى بمثابة سلاح يمكنه من رد عاديه الورراء او كبار الموطس الذين قد يحدثهم انفسهم بسيم بعد رحيله ولهذا لم تشر قصه القائد بسيم شمامه مثلما سرت قصه بانى عباد وقد اسعر القائد

سُم ساريس واسمير مقيما بها الى ان اندلعت الحرب بين فرنسا والماسا وطلب في آن واحد او في احوال معارسة الاحماء بالمحنة العرسية والمحنة الطلانية ، لكن لم يحصل لا على هذه ولا على تلك لاسباب جعلها .

وفي سنة 1871 غادر باريس الى قرية حيث حثب فيها انقاسه ساريج 24 جانفي 1873 ، وقد ابقى له مطلق الصروف هذه حثابه في املاكه العقارية التي خلفها بوس . وهي عبارة عن ثلاثين عمارة بين دور وجوابين وارض صالحة للبا ، بحي الحارة بالماصرة ، وعن صميين مساحتهما 400 الى 450 هكتارا بالمحمدية ، وتسع عشره قطعة من الارض بالمرسي ، ودور واحد بحلق الوادي وسيدى ابي سعيد واريابة ، قيمة جميعها مليون من الفرنكات من سكة ذلك الوقت ولم يفتح ملف صروفه فيما كان موطا بمهدته الا بعد وفاته اي عندما وحت حصر بركه . وقد اصبح بعد الحساب ان حمله ما حالت فيه يده في مدة لا يتجاوز العشر سنوات الا بقليل كان عبارة عن ستة عشر مليونا وسعمائة وثمانية وسين الفا وسبعة وعشرين فرنكا واثني وسعين صانينا اي ما يساوي حساب الرسالات ستة وعشرين مليونا وخمسة واربعين الفا ومائتين وستة رسالات ، وهو ما يساوي كامل دخل الايالة مدة عام ونصف ، ومن المعدل علينا الآن بقدر اهمية هذا الرقم ، ويكفي ان نعلم للتدليل على عظم معاداة ان ميران المعاصن الموسية بحاور في الساعة المحاصرة (اي ساعه تحرير هذه اللوحة التاريخية) العشرين مليارا من الفرنكات وبالرغم من وجود القائد سيم بعيدا عن موطن مكاسبه فقد استطاع ان يحسن الصروف فيها وان يبنى مداخلها ضرورة ان يعوم محلله اسمر في عام 1881 عما يريد عن 47 مليونا بين فم بندية واملاك عقارية

(9) جاء في مكنوت وجهه امر الاي محمد باس حاسبه للورر الاكر ما ياني كتب قد اعلمت السيادة بتسبب جموع اهل العدوان الذين يعودهم على بن عداهم ولكي يسمى في جميع ما يعرف من سملهم طلب من اولاد وبيعه ان يهجموا على الرح الذي يقطعه المحاص لنا العربي بن عمار ويهجموا ما به فامنع هؤلاء من الانصاع اليه لكن قد ساع الحرس مساء يوم السبت الفارط ان على بن عداهم سطا في صبيحة ذلك اليوم في جمع من انصاره من اولاد عمار وورسان وانعراستش وبعض الرعاغ من عرس اولاد وبيعه على سرح سيدى العربي وقللوا من به وبلغ عدد القلى في صفوف الساعين من الممردين سعين ، وبلغ عدد من قصوا بجهنم من المعندي عليهم اربعين ولم يبق البقاء ششا في السرح الا حطموه او بهوه

(10) كان ماسي مثلما كان رميلاء الانكليزيان بسوسه وسفاس سيمس وكارلون على اتصال مسمر بمسائح واعمان عده عروش وقد استعمل هذه الصلة ليوجه عده بداءات ومسانح لرعماء الثورة مثلما تشهد بذلك رسالته التي وجهها ساريج 22 افريل لغشره مسائح من عرسى ماجر والفرانيش والرسالة محفوظة الى الآن بحراش السفارة العرسية بوس

(11) ثلاث من هذه الرسائل الخمس وهي التي تحفل بواريح اول حوان و 15 و 20 مه فيه احوالها على بن عداهم على مصطفى حرية دار سمها وراء الصلح وفرنسا الى الساي وقد احتفظ حرية المكاتب الموسية بالطاقة التي صحت بوحية هذه الرسالة وقد جاء فيها : ان بعض الناس يقولون ابي حثب العفصه وها ابي احيل على حثابكم هذه الرسالة التي وجهها لي الفرسييس واسم تدركون انه لو كان عبرى لكان سلوكه في هذه العفصه غير سلوكي والسلام من على بن عداهم ومن احوه عند السى ومصباح بن عباس

وهذا نص اولى هذه الرسائل الثلاث التي برحمت اولاء للانكليز نم من الانكليزية الى العرسية ، وهذا تعريتها : « سُم الله الواحد الاحد من المفسر الى ربه ديوفال فحصل فراسا بوس الى الاعر الاكمل العالم الامثل السيد على بن عداهم اكرمه الله امن اما بعد السلام عليكم والذي يكون في شرف علمكم قبل كل شيء هو انا بقسم بالله العظيم الذي ارسل الاحل على عيسى عليه السلام اسما لا يحى عليكم شيئا من بوانا حكومنا بحوكم ولتكونوا على يقين بان العرس من محي بواحرنا الحربية الى خلق الوادي اما هو للضعف على حكومتكم حتى سسحت لرعائكم بدون ان يقع المساس لا بمكاسبكم ولا باشخاصكم ولا براحكم وفصل ان نعلوا ثورتكم اسرم وراؤكم معاودة مع الانكلر امضى السيد الاول منها تحويلهم حق املاك ما طاب لهم من العقارات الريفية والبلدية في بوس اذن فاسم الدين سسلت منكم كل هذه المكاسب التي سسفل لجوره الانكليز اد لسس لكم من الثروة ما عداهم والانكلر يعقدون على بدل عشره آلاف رسال لانسواء جعل لا تقدرتون اسم على بدل الف رسال في سسله ، ولان الاساليب التي سعوها في الزراعة لا تسمح لكم الا بدير فقير من الفصح وقصر من الثمر في ذلك الحقل سمها هم بفصل وسائل الاستغلال المفعوة التي يحددونها يستطيعون ان يرزعو الفطر او غيره من الزراعات الفسة الى تحول امكاساتكم وعاداتكم المألوفة بكم وبين الاقدام عليها

وهم يسمون ايضا الى بناء سكك حديدية في بلادكم نظرا ما هو موجود في اوروسا وتمنى السكك المذكورة ملكا لهم الى ان يوفر لهم من مداخيلها ما يفي بحلاص راس المال الذي بدلوه في سائنها ، والحساب هو ما يقدمونه ولا معتب لهم ، ولا بد من قبوله على ما هو عليه . وتلك هي الوسيلة الفعالة للاستحواذ على بلادكم .

وبمضى الشريح الحارى به العمل عندهم فان من يستمر مدة عشرين سنة وهو يصرف في كسب من المكاسب بدون انقطاع يصبح مالكا اياه بحيث ان المالك الشرعى للارض ولو كان يده اوتى الرسوم المثلثة لملكه لى يسه حين يمك منه ارضه على تلك الصورة الا ان يوجه بدعائه للبارى حل حلاله لى يصفه من اعدى عليه بدعوى الخور والبصوف اللذين يوصفان في عرف قساوتهم رسوم المملك

ولا احمى عليكم ان هذه المساعي الشريفة اثارت سخط حكومتى فازادت بارسالها استطولها ان يحصل على عزل الوريث وابطال الفواص الاساسية التى بنت عليها المعاهدة مع الانكلر وبمون الله سحر العناء العمل بالدسور الى رفض تلك الاتفاقة وسقوط الوريث الذى كان مسيا في ارامها وارى من واهى ان احيطكم علما ايضا بان بلادى فراسا القوية تبدل جهودا حسارة لتحقيق الرغائب لكل الافطار وعلى الاخص منها سوس سبب محاورتها للحزائر ومن اجل امراء العائلة الحسينية

والذى احرككم به هو ان ورياءكم يحرصون الباي على ارسال محله مع الطخية على طريق ناحية والقروان لصند العروش عن الانصواء تحت لوائكم ولاصعاف عصيتكم ويلزم ان تقدموا الى سبدي على الخطاب مع اربعة آلاف من الخدالة على الاقل مع اعلامى بقدمكم قبل يوم او يومين وتصرخوا بعد بدوه عامه وساكون معكم ومؤيدا لكم . وان شاء الله لا يقع الا الخير وما فيه فائدة لكم والسلام من كاتب هذه السطور حاسبو الفصل بصفافس والمهم الآن سوس حبررها عن اذن السيد الفصل دوبوسال عون امراطور فراسا بصره الله ومن صدقكم ومحكم الكولونيل الفرنسى كمنون

وحرر في 25 دى المحجة 1280 وفى اول حوان 1864

ملحق حبر اذا تصدر عليكم القدوم فلتوجهوا لسا رسالة بين بها في وصوح سام اسماء اهم رعاء العروش واشباعهم وحمله ما لهم رعة في الحصول عليه من الحكومة اليوسنة . وكذلك ما ترعب منه اب شخصيا .

(12) جاء في رساله وجهها دورس دولوى الى دوبوفال بتاريخ 15 حوان 1864 ما يابى « لا يسعى الا ان اؤكد لكم من حديد وجوب الوقوف عند حد تعليماني المتكرره وعدم الخروج عن منطوقها ومفهومها في سلوككم وفي كل المواقف التى يعقونها ، وادكركم بالخصوص ان استمرار الثورة هو في نظري شىء لا اسوا منه وان رعسا فوى كل شىء وقبل كل شىء هو في ان تسهى في اقرب الاحال وساء على ذلك وان الفصلية العامة يسعى لها ان تساعد عن القيام باى سعى يمكن ان يعهم منه ولو شبهه بنسب للثورة او مجرد عطف على الثوار ايا كان نوعه »

(13) ولو ان دوبوفال لم يرايله الامل في انتصار الثورة حتى شهر حويلية بدليل انه كتب في ذلك التاريخ ما بعد « ان جمع الصائفة سيجمل العربان بدون سك على توجيه حركتهم نحو تونس العاصمة »

(14) كان العسكر النظامى التابع للباى يبالف من سبه الايات من المشاء عدد رجالها يبلغ نظريا 3000 حدى ومن الاى طخية بكل منهما الف رجل وكان مسمر الاى الاول والخامس والسادس بالخاصه مع الطخية والخيالة والاى الثانى سوسنة والثالث بالمسير والرابع بالعبروان .

(15) هو صهر الباي وبوى حطة صاحب الطابع على عهد محمد باى وكانت سبه في ذلك العهد حوالى 65 سبه ومات حقا بادن من الباي في سنة 1867

(16) جاء في كتاب حان دسوا « بوس الشرفمة » ص 225 في حصوص نكة القلعة الكرى في عام 1864 ما يابى « امدت يد الحراب والدمار لقرية القلعة الكرى انشاء المارك التى كانت تدور بين الحسينية والباشية . وبهى اهلها ممسكين بولائهم للثشق الحسينى وهم يكون بعضا شديدا لحيارهم بالقلعة الصغرى »

(17) ابقى صباروطا لحكومته في 12 اكتوبر 1864 مثلما ابقى كاهنة فصل اسبانيا والمسا بما يعيد ان سلطة الباي قد عادت لما كانت عليه في كل مكان ولم يبق الا فصل فرسا هو المرتبات وحده فما اصبح حصة مسلمة عند الجمع

(18) هو شبح الطريقة الرحمانية الشيخ مصطفى ابن عرور .

- (19) كتب دوشن دولكور ليدروين دولوى في 27 فبراير 1866 ما يفيد ان الاخوين على وعيد النسيء بن عداهم حرجا حمية من الحرائر ودخلا البراب الويسى مسكرين واستفرا بصواحي الكاف وانهر على بن عداهم فرصة مرور شيخ الطريقة الحانية سى محمد المد بنوس في طريقه الى الحج وفصده ملتصبا به، نظرا لما له من المكاة المالية في البنوس ، ان يستعطف عنه الباي عشاء ان يشمله بمعه الا ان حاله الباي الغب الفص عنه قبل ان يدرك شيخ الطريقة المومنا اله واوتى به لساردو ولم يبعد منه حكم الاعدام استجابة لسمى قام به لديه فصل فراسا وبعد مضي ثمانية عشر شهرا وحد مينا بربرانه بحلق الوادى (في 10 اكتوبر 1867) وكان اخوه عبد البى اسعد حطلا منه حيث تمكن من الفرار وغاب عن الاطار
- (20) كان نساى مدير فرسى للمالية الويسية في عهد الحماية بعد دوشان
- (21) من رسالة دويوقال الى دوروس دولوى في 4 ديسمبر 1864
- (22) اسحاق يونس اسرائيلى محرر على الحماية الفرنسية وتزوج ابنه اسير من يوسف لى الذى هو من الرعايا الانكليز وأشار اسينا لكونه من اعوان الدعاة الذين كان يستعملهم ريشار وود وهو من اشد المحصور لانتشار النفوذ الفرنسى بنوس وهو الذى كان بعد مضي 15 عاما نطل قصة القصة
- (23) السس حربه دار الحماية البريطانية في الحما، وحصل عليها
- (24) طريق حطير بن حرييره رمزه والياسة وهو يسمح كل سفيه يستطيع ان تشعه امييار السبق على السفى الملاحقة لها بعدة امال ولم يكن في وسع العرافة الفرنسية الكثرة ان تعامر نفسها باحسان ذلك المصنق مثلما استطاعه الناحره الويسه الصغيره
- (25) يوسف اللقرو ولد بعبانة في عام 1846 من اب فرسى وام فائدة اسمها جدوجة بنت الطاهر بولى البانة عن مصالح الباي بعبانة قبل الاحتلال وسمى عاملا على الاعراس في اكتوبر 1881 وقلده الباي ربة قريى واحمر من فرسا على الصنف الاول من وسام الدحيون دوسور بونوفى بعيشى في سنة 1906
- (26) العاصل الدين اشار اليهم فصل فرسا هما وود فصل انكره ومولابو فصل النسا
- (27) وقد عوض كاهنة الكاف بسى صالح الورتناى ورئيس المجلس الملقى بالجنرال سليم عامل الاعراس

# فهرست

## صفحة

- 1 - أسباب الانتفاض 11
- 2 - تطور الثورة 19
  - أ) ثورة المائل 19
  - ب) مدوم الاساطيل الاروبية 23
  - ج) امراض السواحل 26
- 3 - تدخل الدول الكبرى 29
  - أ) سياسة وود 34
  - ب) سياسة دوفال 38
  - ج) حملة طليابه لم يكس لها النجاح 41
- 4 - انتهاء الثورة 51
  - أ) خصوع السوار 52
  - ب) حملة الزحر 57
  - ج) مهمه خير الدين 61
- 5 - عودة النفوذ الفرنسي 64

الدار التونسية للنشر  
تونس 1965



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)